المبهماتُ القرآنيّةُ في إضاءة نظريَّة الاقتصاد اللّغويّ:
دراسة تأصيليّة

أ. م. د. آلاء علي عبد الله العنبكي قسم اللغة العربية / كلية الإمام الكاظم

The Ambiguities in the Qur'an in Illuminating Linguistic Economy Theory: An Analytical Study

Asst. Prof. Dr. Alaa Ali Abdullah Al-Anbaky

Abstract : This study attempts to examine the ambiguous elements in the Qur'an and their foundation, considering them as a reflection of linguistic economy and one of its solid aspects. It seeks to prove that Qur'anic ambiguity is an effective linguistic tool among the instruments of language moderation, which ensures the delivery of the message with the least possible linguistic means through fruitful semantic condensation that pursues intentionality and takes into account the receiver, relying on the shared knowledge possessed by the parties of the discourse. Accordingly, Qur'anic ambiguity is one of the means of text clarity, richness, and brilliance, because it relies on the rich condensation of the meanings of the discourse, invoking the culture of the recipient, and activating their interpretation. This is in contrast to linguistic ambiguity, which can constitute obscurity and complexity in the text at times. Therefore, the truth is that ambiguity in the Qur'an is an example of linguistic economy that seeks moderation in performance between expression and meaning, and the conciseness of the discourse without any flaw or weakness in meaning. :

مستخلص: هذه الدراسة: تحاول الوقوف على المبهمات القرآنيّة والتأصيل لها بوصفها مرآة للاقتصاد اللغوي. إذ تحاول أنْ تثبت أنَّ المبهم القرآنيّ أداة لغوية فاعلة من أدوات الاقتصاد اللغويّ وأحد صوره وتمثّلاته، وأنّها مصدر لاعتدال اللغة الذي تضمَن إرسال فحوى الخطاب بأقل إمكانة لغوية

Article history
Received: 31/3/ 2026
Accepted: 22/4/ 2026
Published : 30 /6/2026

تواريخ البحث
تاريخ الاستلام : 2026/3/31
تاريخ القبول: 2026/4/22
تاريخ النشر :30/ 6/ 2026

الكلمات المفتاحية :
المبهم القرآنيّ-الاقتصاد-اللغة – القصديّة-التواصل

Keywords :
Quranic ambiguity-economy-language-intentionality-communication

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
Alaa Ali Abdullah Al-Anbaky
alaa.ali@iku.edu.iq

DOI:
https://doi.org/10.61710/4n8r2655

ممكنة عن طريق التكثيف الدلاليّ المثمر الذي يتوخّى القصديّة واعتبار المتلقي، بالاتّكاء على المعرفة المشتركة التي يتحلّى بها طرفا الخطاب. وبناء عليه؛ فالمبهم القرآنيّ أحد سبل وضوح النص وثرائه ولمعانه؛ لأنّه يعتمد التكثيف الثرّ لمعاني الخطاب واستدعاء ثقافة المستقبِل وتفعيل تأويله. خلافًا للمبهم اللغوي الذي يشكّل غموضًا للنص وتعقيدًا له في بعض الأحيان. فحقّ –وذاك– أن يكون المبهم في القرآن من مصاديق الاقتصاد اللغوي الذي ينشد الاعتدال في الأداء بين اللفظ والمعنى، وإيجاز الخطاب من دون أدنى خللٍ أو هنةٍ في المعنى.

المقدّمة

الحمد لله إله العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمخلوقين سيِّدنا محمّد، وعلى آله الطهْر الأطياب، وصحبه المنتجَبين.... وبعد:

فلعلّ من تجلّيات السُّنن الكونيّة الميلَ إلى الاستقامة والوسطيّة، فهي طبيعة فطريّة مجبولة عليها البشريّة؛ إذ نجد مصداق ذلك في القرآن العظيم إذ يقول تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ (الإسراء: 29)، و ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء:110)، و ﴿الَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَم يُسرِفُوا وَلَم يَقتُرُوا وَكَانَ بَينَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان:67). فالتوسّط والاعتدال مظهر حياتيّ يميل إليه الإنسان ويترجمه في ساحات الحياة العمليّة والعلميّة؛ فمصطلحات "الاقتصاد، والتفريط، والإفراط، لها مدخل في كل شيء من العلوم والصناعات، والأخلاق والطباع" (العلوي، 2008، صفحة 157).

ولغة الإنسان جزء من وسائلة الاقتصادية؛ فهي رموز صوتيّة محدودة تؤدّي معانيَ كثيرة لامحدودة، فضلًا عمّا تمتاز به من تكثيف وتركيز تختلف نسبته باختلاف السياق والمقام، مما يجعلها تنتج تلويناتٍ دلاليّة ومعاني بلاغيّة، معتمدة بذلك على طرائقها المختلفة وأساليبها الوفيرة شريطة رعاية اللفظ والمعنى وعدم الإخلال بهما أو بأحدهما وإلا استحال الاقتصاد إفراطًا أو تفريطًا.

والخطاب القرآنيّ خير نصٍّ فعّل مبدأ الاقتصاد اللغوي بكلّ أبعاده، من خلال اتّكائه على أساليب وفيرة، في ظاهرها موجَزة، وفي دلالاتها واسعة، ولا غرو في ذلك إذ القرآن مدوّنة تخاطب العقول وتُعمل الأذهان، وتُنشّط التأمّل، وتستدعي التدبّر بأقلّ من يمكن من ألفاظ وعبارات وجمل، ليُستنتج منها عظيم المعاني والصور. فكما ورد في القرآن ما معناه ظاهر، ورد فيه ما معناه مكنون خلف الألفاظ يتطلّب التأويل وينشد التحليل كالمجاز اللغوي والاستعارة والكناية وسواها مما لا يمكن حمله على ظاهره. والمبهمات القرآنية واحدة من الأساليب الخطابية التي اعتمدتها المدونة القرآنية كعلم خاصٍّ بها يستدعي التأمّل والتأويل والتدبّر، إذا علمنا أنّها تخرج من إطار المبهمات اللغوية الجامدة، الخفيّة المعنى، المتعارف عليها التي تشير إلى الغموض والخفاء ونقص في اللفظ والمعنى، إلى علمٍ

قرآنيّ خاص يتوخّى التواصل والإيصال الخطابيّ بأسلوب أنيق مجمّل موجَز مع الحفاظ على المعنى المراد. ليشكّل – المبهم القرآنيّ– في النصّ مصدر إضاءةٍ وانفتاحًا؛ فهو ليس ذاته ذلك المبهم الـذي يشمل ما هو مستَغلَقٌ على الأذهان لا يكاد يبين، بل هو علم قرآنيّ يكشف عن إعجاز القرآن وفرادته أسلوبًا ودلالة.

وبناءً على ما ذُكر، تحاول هذه الدراسة الوقوف على المبهمات القرآنيّة بوصفها وجهًا من وجوه الاقتصاد اللغويّ، والتأصيل لذلك وإثبات كونها أحد أركانه المهمة وفروعه الأساسيّة، ومفاصله العتيدة من خلال إجابتها عن تساؤل مُفترض مفاده: إنّ الإبهام – ما خلا المجاز– بصورة عامـة لا يـوفّر للمتلقي إلّا الغموض والتعمية عن فهم النصّ، ومن ثمّ فهو ينعكس سلبًا على التواصـل بـين البـاثّ والمتلقّي، فكيف كان المبهم القرآنيّ –إذن– مدخلًا تواصليًا وميزة ومصدرًا للإبلاغ داخـل المدونـة القرآنيّة؟ وما الذي منحه تلك الامتيازات والاعتبارات القولية حتى أصبح تجلّيًا للاقتصاد اللغويّ؟ على أساس أنّ الهيكلية البنائية للقرآن الكريم لا تنفكّ عن القصديّة والإرسال مهما اختلف الأسلوب وتنوّعت السُبل.

وكما جرت العادة واقتضته الضرورة، اعتمد البحث بالأساس على جملة من المصادر الأمهـات والكتب المؤسّسة سواء في علم المبهمات كانت أم في الاقتصاد اللغويّ. فمن نمـاذج الصـنف الأول استعان البحث بكتاب المصنفين الأقدمين يقدمهم السهيلي (ت581ه) الذي جمع هذا الفنّ ودوّنـه فـي كتابه (التعريف والإعلام فيما أُبهم في القرآن من الأسماء والأعلام)، يتلوه ابن عسكر (ت 636هـ) في مصنّفه (التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام)، ثم ابن جماعة (ت733هـ) في كتابه (التبيان لمبهمات القرآن)، ثم البلنسي (ت782هـ) في كتابه (صلة الجمع وعائد التـذييل لموصـول كتـابي الإعلام والتكميل)، والسيوطي (ت911هـ) في كتابه (مفحمات الأقران في مبهمات القرآن) وغيرها من المصادر والمراجع الأخر. أما مصادر الاقتصاد كعلم مستقل فهي أكثر من أن تُحصـر ومنهـا: (الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد) للدكتور فخر الدين قباوة، و(اللغة والاقتصاد) لفلوريان كولماس وسواهما. أما خطاطة الدراسة فكانت مقسّمة على:

المقدمة

- ✓ **المفصل البحثيّ الأوّل: على سبيل المهاد.**

1: التعريف بمنظومة المفاهيم البحثيّة. 1: 1: المبهمات القرآنيّة. 1: 1: 1: المبهم لغـة. 1: 1: 2: المبهم اصطلاحًا. 1: 1: 3: المبهم القرآنيّ. 1: 2: الاقتصاد اللغويّ. 1: 2: 1: الاقتصاد لغـة. 1: 2: 2: الاقتصاد اصطلاحًا. 1: 2: 3: الاقتصاد اللغوي. 2: في أهميّة المبهمات القرآنيّة وأنواعها.

- ✓ **المفصل البحثيّ الثّاني: المبهم القرآنيّ والاقتصاد اللّغويّ: تماهٍ ومحاكاة.**

1: أسباب المبهم القرآنيّ والحكمة منه بعين الاقتصاد. 2: المؤهّلات التّواصلية للمبهم القرآنيّ.
3: الراشح الاقتصاديّ للمبهم القرآنيّ. ثم ختام الدراسة، ومظانّها.

والحمد لله ربّ العالمين

المفصل البحثيّ الأوّل: على سبيل المهاد.

1: التعريف بمنظومة المفاهيم البحثيّة.

1: 1: المبهمات القرآنيّة:

1: 1: 1: المبهم لغة:

ورد في المقاييس أنَّ: "الباء والهاء والميم: أن يبقى الشيءُ لا يُعرف المأتَى إليه. يقال هـذا أمـر مبهم. ومنه البُهمة الصخرة التي لا خَرْقَ فيها" (ابن فارس، 1979، صفحة 311). فمن معاني الإبهام المُستغلق عن البيان، جاء في اللسان: "أمر مبهم: لا مأتى له. واستبهمَ الأمر إذا استغلق،... سُمّيت مبهمة لأنها أُبهمت عن البيان فلم يُجعل عليها دليل، ومنه قيل لما لا يَنطِق بَهيمة" (ابن منظور، 1955، صفحة 12/ 57) ويدلّ الإبهام على العُجمة: "واستُبهِم عليه: استُعجم فلم يقدر على الكلام" (ابن منظور، 1955، صفحة 12/ 56). كما يخرج إلى معنى الخفاء: "وطريق مُبهَم إذا كان خَفيًّا لا يَستَبين" (ابن منظور، 1955، صفحة 56/12). والأسماء المبهمة عند النحاة هي أسماء الإشارة (الكفوي، 2011، صفحة 26) .

مما سبق يتبيّن أنّ معنى المبهم لغة يدور حول الخفي الذي لم يظهر بعد، أو المشكل، أو المشتبه، وكلّ ما يصعب إدراكه، فهو يحمل معنى الإغلاق وعدم الوضوح والبيان (نصير، د. ت.، صفحة 10).

1: 1: 2: المبهم اصطلاحًا:

عرفه أبو هلال العسكري (ت395 هـ) بقوله: "المبهم يتناول واحد الأشياء لكن غير معيّن" (العسكري، 2006، صفحة 72). وهو: "ما ليس له صورة ولا حدود محصورة؛ مثل: وراءَ وأمام" (عبد الحميد، د. ت.، صفحة 185). وهو كذلك "ما قد يعرف ظاهره ولكن العقل يتوقف في تصوّره وتفصيله وإدراك حقيقته" (البوطي، 1999، صفحة 88).

1: 1: 3: المبهم القرآنيّ:

عرّفه السهيلي (ت 581 هـ) بأنّه: "ما تضمّنه كتاب الله العزيز من ذكر مَن لم يسمّه فيه من باسمه العلم، من نبي أو ولي أو غيرهما، من آدمي أو ملك، أو جني أو بلد أو كوكب أو شجر أو حيوان له اسم علم قد عرف عند نقلة الأخبار والعلماء والأخيار" (السهيلي، 1938، صفحة 8). والمبهم في القرآن: "هو ما خفي اسمه أو رسمه أو وصفه أو زمانه أو مكانه ونحو ذلك مما خفيت آثاره، أو جهلت أحواله لسبب من الأسباب الجليّة أو الخفية، سواء احتاج المكلفون إلى معرفته بالبحث

عن الوسائل التي تزيل خفاءه وتدفع إشكاله، أو لم يحتاجوا إلى ذلك" (اسماعيل، 2002، صفحة 608).

وهو كذلك: "كلّ ما لم يُصرَّح باسمه العلمِ أو عدده أو زمنه أو مكانه أو غير ذلك، وإنّما ذُكر جنسُه أو صفتُه في القرآن الكريم" (شواش، 2013، صفحة 40). كما أنّه "ما ورد في كتاب الله من ذكر من لم يسمّه الله فيه باسمه العلم، من نبي أو ولي أو غيرهما، من آدمي، أو ملك، أو جني، أو بلد، أو شجر، أو كوكب، أو حيوان، له اسم علم، أو عدد لم يميّز، أو زمن لم يبيّن، أو مكان لم يحدّد" (نصير، د. ت.، صفحة 12).

والإبهام في القرآن حقيقة ليس إبهامًا بالمعنى المتعارف عليه لغويًا؛ فهو ليس ذلك المبهم المستغلق فهمُه على الأذهان، الصعب على الحاسة إدراكُه، الذي يُنسَب إلى الحجر الصّلب (الأصفهاني، د. ت.، الصفحات 63–64)، وإنّما هو علم خاصّ بكتاب الله العزيز يعكس إعجازه. وإنّ لهذا العلم أسبابًا ومسوّغات – سنتعرّض لها لاحقًا بإذنه تعالى– تخرجه من خانة الإبهام المتعارف عليه إلى البيان. والمراد بالبيان: "إظهار المتكلم المراد للسامع.. هو النطق الفصيح المعرب، أي المظهر عما في الضمير. البيان: إظهار المعنى وإيضاح ما كان مستورًا قبله. وقيل: هو الإخراج عن حدّ الإشكال" (الجرجاني، د. ت.، صفحة 32)."وسمي الكلام بيانًا لكشفه عن المعنى المقصود إظهاره نحو: ﴿هذا بيَانٌ للنّاس﴾ (آل عمران/ 138) وسُمّي ما يُشرح به المجمل والمبهم من الكلام بيانًا نحو قوله: ﴿ثمَّ إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَه﴾ (القيامة/ 19) ويُقال بَيَّنتُهُ وأبَنتُهُ إذا جعلتَ له بيانًا تَكشفُه نحو: ﴿لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إلَيهِم﴾ (النحل/ 44)" (الأصفهاني، د. ت.، صفحة 68).

وبناءً عليه: إنَّ القرآن الكريم كتاب الله العزيز المبيّن ببيانه، والمرشد بمقاصده، والجليّ بهدفه مع ما ورد فيه من إبهام؛ فالإبهام القرآنيّ مفهوم خاصّ بالقرآن لا ينسحب عليه مفهوم الإبهام المتعارف عليه؛ ولذلك كان القرآن مبيَّنًا ومبيِّنًا مع ما في متنه من ألفاظ مبهمة. ذلك أنَّ هذا الإبهام فيه من المقصدية ما تزيد النصّ إشراقًا، وتضفي عليه دلالة وسموًّا إذا ما علمنا أسباب ذلك الإبهام والحكمة منه والدّاعي إليه–وهو ما سنتطرق إليه لاحقًا بإذنه تعالى–، فكلّ ما يرد في القرآن يرد لقصد، وهذه القصديّة لا تخلو من التأثير في المتلقي وتفعيل دوره في التفكّر والتدبّر:)كِتابٌ أنْزَلنَاهُ إليكَ مبَارَكٌ لِيَدَبّروا آيَاتِه ولِيَتَذَكَّرَ أُولُو الألبَابِ﴾ (ص: 29) ومن هنا تبدأ رحلة الكشف عن القصديّة التي أولى خطواتها البحث عن المصدر الذي يُكشف به الإبهام؛ فكلّ ما ورد في القرآن من مبهمات أما أن تكون قد فُسّرت بآيات أخرى في مواضع مختلفة في القرآن الكريم أي تفسير القرآن لنفسه ويسمى (بيانًا)، أو قد آلَ تفسيرها إلى ذوي العلم بتأويله متمثلين بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وآل بيته (عليهم السلام). جاء في المفردات أنّ التأويل "من الأول أي الرجوع إلى الأصل ومنه الموئِل للموضِع الذي يُرجع إليه وذلك هو ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه عِلمًا كان أو فِعلًا، ففي العِلم نحو: ﴿وَمَا يَعلَمُ

تأويلَهُ إلا اللهُ والرَّاسِخونَ في العلمِ﴾ (آل عمران/7) وفي الفعل... قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُون إلّا تأويلهُ يَومَ يَأتي تأويلُهُ﴾ (الأعراف/53) أي بيانُه الذي هو غايتُهُ المقصودة منه" (الأصفهاني، د. ت.، صفحة 31).

ولعلّ من نافلة القول أنَّ المبهم يشترك مع المتشابه في الخفاء وعدم البيان مباشرة إلا أنَّ الفرق بينهما يكمن في أنَّ: "المتشابه ما يحتمل أوجهًا عديدة من التفسير، ولا سبيل إلى معرفة حقيقته معرفة يقين، أما المبهم فيمكن معرفة حقيقته، ولكن لا سبيل إلى معرفته إلا بتبيين من المبهم عبارة أو إشارة" (البغا و مستو، 1998، صفحة 127).

1: 2: الاقتصاد اللغويّ:

1: 2: 1: الاقتصاد لغة:

تشير كلمة (قصد) معجميًا إلى الاستقامة، إذ جاء في لسان العرب: "القَصْد: استقامة الطريق... وقوله تعالى: ﴿وعَلى اللهِ قَصْدُ السَّبيلِ﴾ (النحل: 9)؛ أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة" (ابن منظور، 1955، صفحة 353/3).

ومن دلالاتها القرب والسهولة. ورد في العباب الزاخر: "القاصد: القريب. يقال: بيننا وبين الماء ليلة قاصدة أي: هيِّنة السّير لا تَعَب فيه ولا بُطء" (الصّغاني، 2022، صفحة 481/4). وجاء في اللسان: "طريق قاصد: سهلٌ مستقيم. وسَفَرٌ قاصِدٌ: سَهلٌ قريب" (ابن منظور، 1955، صفحة 3/ 353). ونحوه قوله تعالى: ﴿لَوْ كانَ عَرَضًا قَرِيبًا وسَفَرًا قاصِدًا لاتَّبَعُوكَ﴾ (التوبة: 42). ومعنى (سَفَرًا قاصِدًا):"غير شاقٍّ ولامتناهي البُعْد" (ابن منظور، 1955، صفحة 3/ 353).

كما يشير القصد إلى التوجّه والنحو. إذ ورد في اللسان: "القصْد: الاعتماد والأمُّ. قَصَدَهُ يقصِده قَصْدًا، وقَصَدَ له وأقصَدَني إليه الأمر، وهو قَصْدُك وقَصْدَك أي: تُجاهَك. وكونه اسمًا أكثر في كلامهم... وقَصَدتُ قَصْدَه: نحوتُ نحوَه" (ابن منظور، 1955، صفحة 3/ 353).

والقصد بمعنى الاعتدال والوسط وهو "بين الإسراف والتقتير" (الصّغاني، 2022، صفحة 4/ 481) إذ يقول عنه ابن منظور (ت 711هـ):"والقصد في الشيء: خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير. والقصد في المعيشة: أن لا يُسرف ولا يُقتِّر. يقال: فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد" (ابن منظور، 1955، صفحة 3/ 354). ويذكر أيضًا إلى أن القصد: "هو الوسط بين الطرفين،... وفي الحديث: عليكم هَديًا قاصدًا أي طريقًا معتدلًا" (ابن منظور، 1955، صفحة 3/ 353). وجاء في القاموس المحيط أنَّ القصد: "ضدُّ الإفراط كالاقتصاد" (الفيروزآبادي، د. ت، صفحة 1/ 327).

والاقتصاد وفق السابق يتضمّن الخطاب الذي يسلك طريقًا مستقيمًا سهلًا لا عوج فيه، ومعلوم أنَّ الاستقامة تقرّب الغاية؛ لأن الطريق المستقيم أقصر الطرق الموصلة للغاية وأسهلها خلافًا للطرق

المنحرفة عن القصد. يقول تعالى: ﴿وأنَّ هذا صراطِي مُستَقيمًا فاتَّبِعُوه ولا تَتَّبِعوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُم عَن سَبِيلِه﴾ (الأنعام: 153). ومعرفة الطريق السالك النافع من عدمه تتطلّب توجّهًا وقصدية ونحوًا، لذلك كان اقتصاد الخطاب موجّهًا، فضلًا عن أنَّ قصر الطريق يعني قصد التقليل وعدم الاسراف شرط الاعتدال وعدم الإخلال؛ فهو استقامة بين الإفراط والتفريط (خير الله، 2018، صفحة 14). جاء في الكليات: "والاقتصاد – فيما له طرفان إفراط وتفريط – محمود على الإطلاق. وعليه قوله تعالى: ﴿واقْصِدْ في مَشْيِك﴾ (لقمان: 19)، و ﴿إذَا أَنْفَقُوا لَم يُسْرِفُوا ولَم يَقْتُرُوا﴾ (الفرقان:67). وقد يكنى به عمّا تردّد بين المحمود والمذموم، كالواقع بَين الجَور والعدل، وعليه قولع تعالى: ﴿فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ ومِنْهُم سَابِقٌ بِالخَيرَاتِ بإذْنِ اللهِ﴾ (فاطر:32)" (الكفوي، 2011، الصفحات 131-132).

1: 2: 2: الاقتصاد اصطلاحًا:

لم يرد لنا تعريف جامع للاقتصاد سواء في تراثنا اللغوي، أو في متوننا الحديثة. إلّا أنّ الاقتصاد بمعناه الاصطلاحي لا يكاد ينفكّ عن مدلوله اللغوي؛ فقد ذكر ابن هشام (ت 761هـ) أنّ الاقتصاد بمعنى عدم الإسراف (الأنصاري، د. ت، صفحة 2/ 896). وأشار يحيى العلوي (ت 745 هـ) إلى الاقتصاد بمعنى التوسّط عندما قال: "اعلم أنَّ من المعاني ما يكون متوسّطًا فيما أتى به من أجله، فيكون اقتصادًا، ومنها ما يكون قاصرًا عن الغرض فيقال له تفريط، ومنها ما يكون زائدًا عن الحدّ، فيكون إفراطًا" (العلوي، 2008، صفحة 157). وبعبارة أخرى يشير الاقتصاد عند العلويّ "أن يكون المعنى المندرج تحت العبارة على حسب ما يقتضيه المعبّر عنه مساويًا له من غير زيادة فيكون إفراطًا، ولا نقصان فيكون تفريطًا" (العلوي، 2008، صفحة 158).

ونشير هنا إلى تعريف د. فخر الدين قباوة الذي عرّف الاقتصاد بقوله: "أنْ يبلغ المتكلّم أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقلّ كمية من الجهود الذّهنيّة والعلاجيّة لآلة الخطاب" (قباوة، 2001، صفحة 31). أمّا في التراث فقد وردت إشارات ومعايير تشير إليه. إذ يقول السيوطي (ت 911هـ) أنَّ: "الاختصار جُلُّ مقصد العرب، وعليه مبني أكثر كلامهم" (السيوطي، د. ت.، صفحة 1/ 70). وهذا يعني أنّ الاقتصاد عند العرب من مقاصدهم ومعايير كلامهم، وهذا يحيلنا ذهنيًا إلى قول ابن جني (ت 392 هـ):"إنّهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانعين عنه عُلِم أنّهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام: من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من التصريح. فهذا ونحوه – مما يطول إيراده وشرحه – مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خفَّ وأوجز، عمّا طال وأملَّ" (ابن جني ، د. ت.، صفحة 1/ 86).

1: 2: 3: الاقتصاد اللغوي.

اللغة "وسيلة اقتصادية، لأنها رموز صوتيّة محدودة، تؤدي معانيَ كثيرة غير ذات حدود" (قباوة، 2001، صفحة 12)، والاقتصاد اللغوي: "وسيلة قصدية أو غير قصدية يلجأ إليها المتكلمون، من أجل التوسّط والاعتدال وعدم الإسراف، لتقليل الجهد المبذول، وللسرعة والتخفيف والتيسير على المتكلم والمتلقي كليهما، حتى يبقى التواصل بينهما بعيدًا عن السأم والملل والضجر وعدم الانتباه، وذلك بوسائل مختلفة" (الكلابي، 2020، الصفحات 26–27). وهذا يعني أن هناك اقتصادًا غير مقصود كالذي نجده في بعض الظواهر الصوتيّة والصرفية وهو أمر متعلّق بنطق الألفاظ ثقلًا وخفّة. وقبال ذلك نجد الاقتصاد المقصود، بمعنى أنَّ الاقتصاد بعينه مقصود من المتكلم، وبه يفترق عما قد يلتبس به (خير الله، الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية، 2018، صفحة 23)، وهو الذي تحدّث عنه السيوطي (ت 911 ه) في قوله: "الاختصار جُلُّ مقصود العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم" (السيوطي، د. ت.، صفحة 1/ 66)، ومبعث ذلك أنّ قصدية النص الباطنية تنتقل إلى الكلمات والجمل والعلامات، وبدون هذه القصديّة فإنّ ما نتكلمه لا يعدو أن يكون لغوًا أو موجة صوتيّة لا دلالة فيها. ولذا يرى (سيرل) أنَّ الخطابات المكتوبة أو المنطوقة لا تستمدّ المعنى من نفسها بل من قصدية المتكلّم وأفكاره (الدنيناوي، 216، صفحة 140)، وهذا يدلّل على أنَّ القصديّة أحد أهم معايير الاقتصاد.

والتواصلية – مضافة إلى القصديّة–بالكفاءة المعرفية بأوجز الوسائل اللغوية هو غاية الاقتصاد كما يرى (فلوريان كولماس) إذ يرى أنَّ الاقتصاد اللغوي: "هو البحث عن مؤشّرات أمثلية الكفاءة لعلاقات الوسائل – الغايات في أداء المهام. وبما أنّ كل اللغات تستعمل استعمالًا غائيًا بوصفها وسائل لغايات معينة فكل لغة يمكن أن تقيّم بالنظر لمزاياها في إنجاز هذه الغايات، وبالتالي تكون خاضعة لتحليل اقتصادي من النوع الذي ينتمي – كما سمّاه أحد الاقتصاديين–إلى الفرع المعياري لاقتصاديات الاتصال" (كولماس، 2020، صفحة 265).

وينبغي التّنبيه إلى أنَّ دراستنا هذه تُعنى بالاقتصاد لا الاقتصار؛ إذ الأخير حذف بغير دليل، فلا دليل–معه – على المسقط، والدراسة تُعنى بما سقط لفظًا وبقي معناه اقتصادًا، وهذا يتنافى مع الاقتصار. وأما الاختصار فعلاقته مع الاقتصاد علاقة احتواء، إذ يتناول الاقتصاد كل مسائل الاختصار إذا ما علمنا أنّ الاختصار حذف بدليل من غير إخلال بالمعنى (خير الله، الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية، 2018، صفحة 48،58).

وأمّا الفرق بين الاقتصاد والتخفيف فيكمن بأنَّ الاقتصاد تخفيف عن قصد وإرادة؛ لأنه تقليل. وأما التخفيف فهو ظاهرة قد تحدث عن غير قصد كما في إدغام المثلين حال سكون الأول وهذا ما ذكره ابن جني في قوله: "ومن الأمر الطبيعي الذي لا بدّ منه، ولا وعي عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيسكّن الأول منهما في الإدراج، فلا يكون حينئذٍ بدٌّ من الإدغام" (ابن جني ، د. ت.، صفحة 1/ 93). كما أنّ التخفيف يرد –غالبًا – في البنية أكثر منها في التركيب؛ لأنه يأتي دفعًا للثقل اللفظي الناتج من

التجاور الصوتي للأصوات المتماثلة أو المتقاربة أو المتنافرة، وأما الاقتصاد فيرد في الصوت والبنية، ويكثر في التركيب؛ لأنه يهدف اختزاله وتركيزه (خير الله، الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية، 2018، صفحة 45).

2: في أهميّة المبهمات القرآنيّة وأنواعها:

يقول السهيلي (ت 581هـ)–وهو أوّل من نظّر لعلم المبهمات القرآنيّة–في علم المبهمات القرآنيّة: "له اسم علم قد عرف عند نقلة الأخبار، والعلماء والأحبار، إذ النفوس من طلاب العلم إلى معرفة مثل هذا متشوقة، وبكلّ ما كان من علوم الكتاب متحلية ومتشرفة، وإذا كان أهل الأدب يفرحون بمعرفة شاعر أبهم اسمه في كتاب، وكذلك أهل كلّ صناعة يعنون بأسماء أهل صناعتهم، ويرونه من نفيس بضاعتهم، فالقارئون لكتاب الله العزيز، أولى أن يتنافسوا في معرفة ما أبهم فيه، ويتحلّوا بعلم ذلك عند المذاكرة" (السهيلي، 1938، صفحة 8).

ويقول السيوطي (ت911هـ): "فإنّ من علوم القرآن التي يجب الاعتناء بها معرفة مبهماته" (السيوطي، د. ت.، صفحة 2). ويقول أيضًا: "علم المبهمات علم شريف اعتنى به السلف كثيرًا"(السيوطي، د. ت، ص3). وهو علم مرجعه إلى النقل لا للرأي؛ إذ فيه يؤخذ بيان المبهم عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأهل بيته، وصحبه، ومن أخذ عنهم من أتباعهم (السهيلي، 1938، صفحة 5). ذلك أنَّ "تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح، والنصّ الصريح،... والقول في ذلك: أنّ الله سبحانه ندب إلى الاستنباط وأوضح السبيل إليه ومدح أقوامًا عليه فقال: "لَعَلِمَه الذِينَ يَستَنبطُونَه منهم"(النساء: 83) وذمّ آخرين على ترك تدبّره والإضراب عن التفكّر فيه فقال: "أفَلَا يَتَدَبّرونَ القرآنَ أم عَلَى قُلُوبٍ أقفَالُها" (الطبرسي، 1960، صفحة 1/ 14). وورد عن ابن عباس تقسيمه التفسير على وجوه أربعة: "تفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعرفه العرب بكلامها، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعرفه إلا الله عزَّ وجلَّ، فأما الذي لا يعذر أحد بجهالته فهو ما يلزم الكافة من الشرائع التي في القرآن وجمل دلائل التوحيد، وأما الذي تعرفه العرب بلسانها فهو حقائق اللغة وموضوع كلامهم، وأما الذي يعلمه العلماء فهو تأويل المتشابه وفروع الأحكام، وأما الذي لا يعلمه إلا الله فهو ما يجري مجرى الغيوب وقيام الساعة" (الطبرسي، 1960، الصفحات 1/14–15).

وينقسم المبهم القرآنيّ–بحسب شدّته أو ضعفه–على قسمين (البوطي، 1999، الصفحات 89–90):

أوّلًا: الأحرف المقطّعة في فواتح بعض الصور: إذ إنّ القارئ لا يفهم من ظاهرها شيئًا وتحتاج إلى تأويل واحتمالات، والتأويل هو "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقًا بالكتاب والسنّة" (الجرجاني، د. ت.، صفحة 34)، وهذا ما يؤيده كثير من علماء

التفسير ومنهم ابن قتيبة (ت276 ه) الذي يقول: "ولسنا ممن يزعم: أن المتشابه [1] في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم. وهذا غلط من متأوّليه على اللغة والمعنى. ولم ينزّل الله شيئًا من القرآن إلا لينفع به عباده، ويدلّ له على معنى أراده. فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره لَلَزِمَنا للطاعن مقال، وتعلّق علينا بعلّة. وهل يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله صلى الله علية (وآله) وسلم، لم يكن يعرف المتشابه؟!.

وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأويلَهُ إلّا اللهُ﴾ (آل عمران:7) جاز أن يعرفه الرّبّانيون من صحابته؛ فقد علّم "عليًّا" التفسير. ودعا "لابن عباس" فقال: "اللهم علّمه التأويل، وفقّهه في الدين" (ابن قتيبة، 1973، الصفحات 98–99).

ويشهد ابن قتيبة على أنّ المفسرين لم يتركوا شيئًا من القرآن إلّا أمرّوه على التفسير حتى أنّهم فسّروا الحروف المقطّعة في بداية السور نحو الم، وحم، وطه، ونحوها. ثم يجيب عن سؤال مفترض مفاده: كيف للراسخين أن يعلموه والله تعالى يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأويلَهُ إلّا اللهُ والرَّاسخونَ فِي العِلمِ يقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ (آل عمران: 7)، وإذا أشركنا (الراسخين) انقطعوا عن (يقولون) وليست هنا واو نسق توجب للراسخين فعلين؟ وجواب ذلك أنّ (يقولون) هنا بمعنى الحال، وكأنّه قال: الراسخون في العلم قائلين: آمنا به. وهو شبيه بقولنا: لا يأتيكَ إلّا عبدُ الله، وزيدٌ يقول: أنا مسرور بزيارتك. والمراد: لا يأتيكَ إلّا عبدُ الله وزيدٌ قائلًا: أنا مسرور بزيارتك (ابن قتيبة، 1973، الصفحات 100–101).

ثانيًا: جمل وألفاظ: قد تبدو واضحة التركيب، معلومة الدلالة في الظاهر، لكنّها تحمل إبهامًا ما؛ من حيث الزمن، كقوله تعالى: ﴿إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعةِ شيءٌ عَظيمٌ يومَ تَرَونَها تَذهَلُ كُلّ مرضعةٍ عَمَّ أرضَعَتْ﴾ (الحج: 1–2)، فالجمل في الكريمتين واضحة من حيث المعنى ولكنّ فيها إبهامًا حول التوقيت تتوق النفس لمعرفته وكشفه وهذا ما جرى ستره حتى على الأنبياء والمرسلين.

أو من حيث تعيين أسماء المشار إليهم في الآيات، كقوله تعالى: ﴿واتلُ عَليهم نَبَأَ ابنَي آدمَ بالحقِّ إذ قرّبَا قُربَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أحدِهما ولَم يُتَقَبَّل من الآخرِ﴾ (المائدة:27)، فالآية الكريمة لم تصرّح باسم ابنَي آدم على الرغم من وضوح معناها ودلالتها، وهو إبهام كشفته السنة النبوية ولم يصرّ القرآن به.

أو من حيث كون المتحدَّث عنه منكَرًا أو غريبًا، كقوله تعالى: ﴿حتَّى إذا فتَحت يأجوجُ ومَأجوجُ وَهُم مِنْ كُلِّ حَدبٍ يَنسِلُونَ﴾ (الأنبياء:96)، فالإبهام هنا يكمن في ماهية يأجوج ومأجوج، ومتى يظهرون، وما هو شأنهم؟ (البوطي، 1999، صفحة 91).

ولعلّ هذا النوع من الإبهام يرجع إلى جملة أسباب أهمها (البوطي، 1999، الصفحات 94–95):

[1]–لفظ عام لكلّ ما به حاجة للتأويل وبضمنه المبهم.

أوّلًا: أن يكون المبهم من الغيبيات التي من الحكمة إخفاؤها وعدم التصريح بها كقيام الساعة وآجال الناس وسوى ذلك، لتندمج تلك الحقائق مع إيمان الإنسان بالغيب وتسليمه بتلك الحقيقة التي تتوافق وعقيدته الدينية.

ثانيًا: عدم تعلّق القصص والأحداث بالمسميات والتفاصيل التي تذهب بتركيز السامع إلى حيث التشتيت والابتعاد عن الجوهر؛ فالغاية أخذ الموعظة والعِبرة وتوجيه القارئ إليها والنأي به عن اللحاق بهوامشها التاريخية المجردة كما في قصة هابيل وقابيل. وكذلك قصة أصحاب الكهف فآياتها اقتصرت على أنهم فتية انفردوا عن قومهم بإيمانهم ووحدانيتهم لله تعالى مناهضين للشرك والوثنية، ولم تتطرّق الآيات إلى أسمائهم، ومكانتهم، وعددهم، والبلدة التي كانوا يسكنون؛ لأنها اقتصرت على ما يتعلّق بغرض القصة المتمثل بأخذ العبرة والعظة فحسب.

ومثلها قصة نزول آدم إلى الأرض، فلم يتحدّث عن في أيِّ أرضٍ نزل، أو وصفٍ لحياته؛ كيما لا ينصرف ذهن المتلقي عن المقصدية الى التفاصيل. وهذا لا يتنافى مع أن القرآن قد يفصّل بعض القصص في مواضع معينة؛ لتأكيد الوحي الإلهي وتأكيد النبوة كما في قصة يوسف (عليه السلام)، أو لرفع لبسٍ حاصل أو تصحيح قصة أو حادثة تاريخية كما في قصة مريم وعيسى (عليهما السلام) (البوطي، 1999، الصفحات 196–197).

ثالثًا: عدم وقوع المبهم المخبر عنه فعليًّا، وبذا فإنّ الصورة الذهنية عنه لمّا تكتمل فيما إذا جرى وصفه والإخبار عنه، وإنّما تنبني من المشاهدة الحقيقية؛ ولذا فإبهامه شيء طبيعي اقتضاه عدم الوقوع.

ومن جنبة أخرى يقسّم المبهم القرآنيّ – من حيث الأصناف – على ما يأتي (خير الله، الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية، 2018، الصفحات 13–15):

1–ما أبهم من الأعلام قوله تعالى: ﴿وَقُلنَا يَا آدمُ اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ﴾ (البقرة: 35) إذ أبهم– تعالى زوج آدم (عليه السلام) والمراد حواء (عليها السلام).

2–ما أبهم من الأزمان: ﴿مالكِ يَومِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: 4)، فقد أبهم المراد بـ (يوم الدين) ولم يبيّنه، وبيّنه في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿وَما أدرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين ثُمَّ مَا أدْرَاكَ مَا يَومُ الدِّيْن يومَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شيئًا والأمرُ يومئذٍ للهِ﴾ (الانفطار: 17–19) فالمراد–إذن–من يوم الدين يوم القيامة والحساب "وإنّما خصّ يوم القيامة بذكر الملك فيه تعظيمًا لشأنه وتفخيمًا لأمره كما قال "ربّ العرش"، وهذه الآية دالة على إثبات المعاد، وعلى الترغيب والترهيب، لأن المكلف إذا تصوّر ذلك لابدّ أن يرجو ويخاف" (الطبرسي، 1960، صفحة 41/1).

3–ما أبهم من الأماكن: ﴿إنَّمَا أُمرتُ أنْ أعْبدَ رَبَّ هذهِ البَلدَةِ الَّذي حرَّمهَا ولَهُ كُلُّ شيءٍ وأُمِرتُ أنْ أكونَ منَ المُسلِمِيْنَ﴾ (النمل:91). فالبلدة المحرّمة غير مبيّنة وهي (مكة المكرّمة) التي جعلها تعالى

بلدة آمنة، وحرمًا لا يُظلم أحد فيه، ولا يسفك فيه دم، ولا يصاد فيه صيد (خير الله، الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية، 2018، صفحة 14). يقول الرازي: "وإنَّما اختصّها من بين سائر البلاد بإضافة اسمه إليها – ربّ هذه البلدة؛ لأنَّها أحبُّ بلاده إليه، وأكرمها عليه، وأشار إليها إشارة تعظيم لها دالًّا على أنها موطن نبيّه، ومهبط وحيه" (الرازي، 2000، صفحة 191/24).

4–المبهم من الأعداد: ﴿آتَينَا موسَى تِسْعَ آياتِ بَيّنَاتٍ﴾ (الإسراء:101)، حيث أبهمت الآيات التسعة وهي (اليد البيضاء، والعصا، والطوفان، والجراد، والقمّل، والضفادع، والدم، وأما الآية الثامنة والتاسعة فمختلف فيهما (الشيرازي، 2006، الصفحات 426/7–428). وقد بيّن الله تعالى تلك الآيات في مواضع أخرى من كتابه العزيز من نحو: ﴿فألقَى عَصاه فإذَا هي ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ونَزَع يَدَهُ فَإذا هِيَ بَيْضَاءُ للنّاظِرينَ﴾ (الأعراف: 107–108).

ونحو: ﴿فَأوحَيْنا إلى موسَى أنِ اضرِب بِعصَاكَ البَحرَ فكانَ كُلُّ فرقٍ كالطَّوْدِ العَظيمِ﴾ (الشعراء:63).

ونحو: ﴿فَأرسَلنَا عَلَيهم الطَّوفانَ والجرادَ والقُمَّلَ والضَّفادِعَ والدَّمَ آياتٍ مُفَصَّلاتٍ﴾ (الأعراف: 133).

وقوله: ﴿وَاحلُل عقدةً مِن لِسَانِي يَفقَهوا قَولي﴾ (طه: 27–28).

و ﴿وإذْ نَتَقْنَا الجَبَلَ فوقَهُم﴾ (الأعراف: 171).

و ﴿ولَقَد أخذنَا آلَ فِرعونَ بالسِّنين ونَقصٍ مِنَ الثَّمراتِ﴾ (الأعراف: 130).

وأمّا ما يستثنى في علم المبهمات القرآنيّة فقد أشار إليه الزركشي (ت 794 هـ) بقوله: "إلا أنّه لا يبحث فيه فيما أخبر الله باستئثاره بعلمه؛ كقوله: ﴿وَآخرينَ مِن دونِهِم لَا تَعلَمونَهُمُ اللهُ يَعلَمُهُم﴾ (الأنفال: 60) والعجب من تجرّأ وقال: قيل إنهم قُريظة، وقيل: من الجن" (الزركشي، 1988، صفحة 155/1).

المفصل البحثيّ الثّاني: المبهم القرآنيّ والاقتصاد اللّغويّ: تماهٍ ومحاكاة.

1: أسباب المبهم القرآنيّ والحكمة منه بعين الاقتصاد:

لم يؤثر المبهم في التواصل القرآنيّ سلبًا كما يفعل في سواه من خطابات، وإنما هو ميزة إذا ما وقفنا على حقيقته والحكمة منه؛ فالمبهم القرآنيّ ضرب من ضروب الاقتصاد اللغويّ الذي لا يخلّ بفكرة النصّ بل يزيدها إبداعًا وإبلاغًا، ويوجزها، ويرشّقها لتخرج في حلّتها خفيفة لفظيًّا مثقلة دلاليًّا. بخلاف المبهم في غير النصّ القرآنيّ؛ إذ لا يعدّ وجهًا من وجوه الاقتصاد، بل إغماض وتفريط.

وإذا ما وقفنا على أسباب الإبهام في القرآن، وتفحّصناها اقتصاديًّا تبيّن لنا أنّ المبهم القرآنيّ وسيلة اقتصاد لغويّ وليس إغماضًا وتعمية. إذا ما علمنا الحكمة من الإبهام والمقصديّة من الخطاب. وأهمّ تلك الأسباب (الزركشي، 1988، الصفحات 155/1–160):

1–الاستغناء: وذلك بأن يُترك بيان المبهم استغناء ببيانه في موضع آخر. وقد يكون ذلك الموضع في السياق ذاته نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطّارقِ وَمَا أدرَاك مَا الطّارقُ﴾ (الطارق: 1–2)، إذ أُبهم الطارق في

الآيتين ليأتي بيانه في السياق ذاته في قوله تعالى: ﴿النَّجمُ الثَّاقبُ﴾ (الطارق: 3) فورود الإبهام والبيان في موضع واحد وسياق متّصل (مهارش، 2013، صفحة 37).

أو في سياق وموضع آخر كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: 2) فإنّه بيّنه في موضع آخر بقوله: ﴿وَمَا أدرَاكَ مَا يومُ الدِّينِ﴾ (الانفطار: 17) وقوله تعالى: ﴿صِراطَ الّذين أنعمتَ عَليهم﴾ (الفاتحة: 6)، فإنّه مبيّن في قوله: ﴿مَع الَّذينَ أنعمتَ عليهم مِنَ النّبيّين والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ﴾ (النساء: 69).

2-الاشتهار: كقوله تعالى: ﴿وقُلْنا يا آدمَ اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ﴾ (البقرة: 35). فلم يقل (حواء)؛ إذ لا زوج له غيرها وهذا عين الاقتصاد؛ فتوضيح الواضحات من أشكل المشكلات، والشرح المبالغ فيه يعدّ إسهابًا، وهو أسلوب يترفّع القرآن عنه. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ألَمْ تَرَ إلى الَّذي حاجَّ إبراهيمَ في رَبِّهِ﴾ (البقرة: 258). وتتجلّى نكتة الإبهام في كون إبراهيم مرسلًا إليه في الأساس، فعُدّ هذا من البدهيات و"قيل: ذكر الله فرعون في القرآن باسمه ولم يسمِّ نمرود؛ لأن فرعون كان أذكى منه، كما يؤخذ من أجوبته لموسى، ونمرود كان بليدًا، ولهذا قال: ﴿أنَا أحيي وأُميتُ﴾، وفعل ما فعل من قتل شخص والعفو عن آخر، وذلك غاية البلادة" (السيوطي، د. ت.، الصفحات 4/79-80).

وهذا مقابل لما ذكره النحاة من الحذف مطلقًا والاستتار في ضمائر الرفع مع وجود الدليل، وقد يكون دليل الحذف معنى كما في (بسم الله الرحمن الرحيم)، أو مبنى كما في قولنا: من عندكما؟ فيكون الجواب: زيد... والمحذوف (عندنا)، وقولنا: كيف زيد؟ فيكون الجواب: بخير... والمحذوف (زيد) (حسّان، 2006، صفحة 1/298).

فقد يكون المبهم سهلًا في إدراكه، ليست به حاجة إلى إعمال الذهن أو إمعان النظر، مما يحدو بذكره أن يكون عبئًا على الأسلوب من جهة، وضعف ثقة بعقلية المتلقي ومداركها من جهة ثانية إذا علمنا أنَ القرآن الكريم يخاطب العقول المدركة ويحثّها على التأمل وإمعان النظر فيما يُعرض عليها، لاستنتاج الحقائق والوقوف على الرسائل المنبثقة من القرآن الكريم، بالاستعانة بالقرآن أو السنّة أو التاريخ والحوادث، مما يذهب بالخفاء ويضع المعاني في موضعها (خير الله، 2018، صفحة 36).

ومن الإبهام القرآنيّ المحمود لاشتهاره، قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذينَ كَفَرُوا إنْ هذا إلّا أساطيرُ الأوَّلينَ﴾ (الأنعام: 25)؛ إذ قالوا: "وحيثما جاء في القرآن: (أساطير الأولين) فقائلها النضر بن الحارث بن كلدة، وإنما كان يقولها لأنه دخل بلاد فارس، وتعلّم الأخبار ثم جاء، وكان يقول: أنا أحدِّثكم أحسنَ مما يحدّثكم محمد، وإنّما يحدّثكم أساطير الأولين" (الزركشي، 1988، صفحة 1/157)، وقيل قريش (القمي، 2007، صفحة 186)، فالإبهام هنا وجه من وجوه الاقتصاد؛ فكل ورود لأساطير الأولين مقرون بشخص النضر بن الحارث، فلا موجب-إذن-للتصريح بذكره، ولاسيّما أنّ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَالَ سأُنزِلُ مِثلَ ما أنزَلَ اللهُ﴾ (الأنعام: 93) قد نزل فيه (الزركشي، 1988،

صفحة 157/1). ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿لَا أُقسِمُ بِهَذَا البَلَدِ﴾ (البلد:1)، فالمراد بالبلد مكة وإنّما أبهمت لاشتهارها وكونها البلد الذي يحتضن النبيّ الخاتم، فالإبهام هنا للاشتهار والتعظيم على سواء؛ فمع أنّه لم يرد ذكر اسم مكة صريحًا في هذا الموضع، إلا أنَّ الدلالات تشير إلى أنّ المراد بالبلد مكة، فالسورة مكيّة، ومكّة لها من الشرف ما لا تبلغه مدينة؛ فهي مطاف الأنبياء، ومركز التوحيد، فضلًا عن أنّها شُرّفت بوجود النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وهي حقيقة تضمّنتها الآية التالية:)وَأنتَ حِلٌّ بِهَذَا البَلَدِ﴾ (البلد:2) فتكريم مكّة مصدره تكريمُ ممثّل السماء، لا تكريمَ ساكنيها (الطبرسي، 1960، صفحة 407/10).

3-السَّتر على المبهم قصد استعطافه: نحو قوله تعالى: ﴿أوَ كُلَّما عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهم﴾ (البقرة: 100) وقيل إنَّ المقصود هم اليهود (الشيرازي، 2006، صفحة 258/1) فمردّ الإبهام هنا اقتصاد لغوي واضح إذا ما أدركنا القصديّة القابعة وراءه؛ فعدم التصريح بالاسم جاء لغاية إنسانية سامية وهي مراعاة الخصم والستر على عيوبه بغية استدرار عاطفته عسى أن يصحّح ما وقع فيه من خطأ ذلك بمنزلة إعطاء فرصة ثانية لمن كذّب أو تمادى، وهذا الفعل يتوافق بطبيعة الحال مع ما دعا إليه الإسلام من رحمة ومغفرة وتعاطف، ولعلّنا نستحضر لذلك المعنى قوله تعالى: ﴿ادفَع بالَّتي هي أحسنُ فإذا الَّذي بينَكَ وبَينَهُ عداوةٌ كأنَّه وليٌّ حميمٌ﴾ (فصلت:34). وجميع ما ذكرنا يتناسب مع الاقتصاد في اللغة الذي يرتجي الحفاظ على عملية التواصل من غير تقتير في اللفظ ولا تبذير وهذا ما نراه حادثًا بالفعل مع المبهم القرآنيّ.

4-أن لا يكون في تعيينه كبير فائدة: نحو: ﴿أوْ كالّذي مَرَّ على قريَةٍ﴾ (البقرة: 259) والمراد من (القرية) بيت المقدس، ومن (الذي) النبي (إرميا) (القمي، 2007، الصفحات 83-84) و ﴿واسألهُم عَنِ القريَةِ﴾ (الأعراف: 163) والمراد: أيلة أو طبريّة وهي قرية لبني إسرائيل (القمي، 2007، صفحة 227). ولا نعتقد أنّ التصريح باسم هذه القرية يعود بفائدة على المتلقي؛ فليس المهم اسم المكان بقدر أهمية الحادثة وضرورة أخذ العبرة منها، ولو صرّح القرآن باسم القرى لم يزده ذلك في شيء؛ فالرسالة من القرآن الهداية وخلاص البشرية من الضلال: ﴿لَقَد مَنَّ اللهُ عَلى المؤمنينَ إذْ بَعَثَ فِيهِم رَسُولًا مِنْ أنْفُسِهِم يَتلُو عَلَيْهِم آياتِهِ وَيُزَكِّيهِم ويُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ والحِكمَةَ وَإنْ كانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبيْنٍ﴾ (آل عمران: 164)، والعبرة من سرد هذه الحوادث الاعتبار والتفكّر والتدبّر في قصص الآخرين من قبل، وهذه سنة إلهية معهودة: ﴿سنّة اللهِ التي قدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْديلًا﴾ (الفتح: 23).

5-التنبيه على التعميم وعدم الخصوص: نحو: ﴿وَمَنْ يُهاجِرْ فِي سَبيلِ اللهِ يَجِدْ مُرَاغَمًا كثيرًا وَسَعَة وَمَنْ يَخرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدرِكْه المَوْتُ فَقَد وَقَعَ أجْرُه على اللهِ وكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: 100). فلم يعيّن – تعالى – المبهم؛ لتعميم الحكم وعدم جعله خاصّا بشخصٍ أو فئةٍ

معيّنة من النَّاس. إذ تشير الآية إلى نِعَم الهجرة وبركاتها في الدنيا فالذي يهاجر في سبيل الله – أيًّا كان– إلى أي مكان على الأرض، سيجد الاستقرار رغم أنف المعارضين. في حين يشير الجزء الأخير من الآية إلى الجانب المعنوي والأخروي للهجرة الذي ستكون نهايته الحتمية النصر والفوز (الشيرازي، 2006، صفحة 272/3). فالكلام–إذن–عام ويشمل كلّ من هاجر في سبيل الله وليس فئة خاصة بعينها.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذينَ يُنْفِقُونَ أموَالَهم باللّيلِ والنَّهَارِ سِرًّا وعَلَانِيَةً﴾ (البقرة: 274) إذ نزلت في علي ابن أبي طالب (عليه السلام)؛ "لأنَّه كان لديه أربعة دراهم فأنفق منها درهمًا في الليل وآخر في النهار وثالث علانية ورابع خفيةً، فنزلت الآية، ولكن من الواضح أنَّ نزول الآية في مورد خاص لا يحدّد مفهوم تلك الآية ولا ينفي شموليّة الحكم لغيره من الموارد" (الشيرازي، 2006، صفحة 150/2). وذكر الطبرسي أنَّ نزول الآية كان في علي (عليه السلام) وحكمها سائر على كل من اقتدى بالفعل ونهج منهج علي(عليه السلام) إلا أنَّه له قصب السبق في ذلك (الطبرسي، 1960، صفحة 255/2).

ولعلّ من أسباب الإبهام وعدم التَّصريح بهذه المبهمات هو الحثّ على ضرورة خروج هذه الأفعال من طابعها الخاص إلى العام، وأن تكون مثالًا يُحتذى به، ومبدأ التأسّي والاقتداء معمول به في الشريعة الإسلامية يقول تعالى: ﴿لَقَد كانَ لَكُم في رَسُولِ اللهِ أسوةٌ حسَنَةٌ﴾ (الأحزاب:21) ، ويتجاوز التأسي بالرسول إلى المعصوم أو المؤمنين عامة، يقول تعالى: ﴿والمؤمنونَ وَالمؤمِنَاتُ بَعْضُهُم أولِياءُ بَعضٍ يَأمُرُونَ بالمَعرُوفِ وَيَنْهَونَ عَنِ المُنْكَرِ ويُقيمُونَ الصَّلَاةَ وَيؤتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ ورَسُولَهُ﴾ (التوبة:71)؛ فعمل الطاعات واجتناب المعصيات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أسس الدين الإسلام وهي لا تخصّ فردًا بعينه، ولكن قد تتجلّى في هيئة شخصيّة مثّلت الإسلام أروع تمثيل كشخصية الإمام علي (عليه السلام) وأصبحت مضربًا لكل تضحية والتزام وطاعة إلهية، مما حدا بها أن تكون أنموذجًا معمَّمًا مفهومُه على سائر البلاد والعباد وشخصية ينعكس في مرآتها الاقتصاد في السياقات المتعدّدة لتنحصر في نص واحد قد يُتوهّم للبعيد أنه مخصوص، لكن المؤمن الحصيف يعلم تمام العلم أنّه من ذلك النصّ (المخصوص) تتفرّع شبكات نصيّة مفادها المنافسة لمن أراد من المتنافسين؛ ولعلّ قوله تعالى: ﴿أولئكَ الَّذينَ هدى اللهُ فَبُهداهِم اقْتَدِه﴾ (الأنعام:90) مصداق لكلامنا. وبذلك يتبيّن أنّ اختزال العام بالخاص من خلال المبهم القرآنيّ هو عين الوسطية والاعتدال، وليس تفريطًا بالمعنى، فغموض المبهم إضاءة وتواصل على العكس تمامًا من كلام البشر.

6–التعظيم بالوصف الكامل دون الاسم: نحو: ﴿والَّذي جَاءَ بالصِّدقِ وصَدَّقَ بِهِ أولَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ﴾ (الزمر:33)، يعني النبي محمدًا (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي جاء بالصّدق وصدّق به المؤمنون يقدمُهم عليّ ابن أبي طالب (عليه السلام) وهو المروي عن آل البيت (عليهم السلام) (القمي، 2007،

صفحة 590). ورأى بعض المفسرين أنَّ التوجيه السابق للآية هو من قبيل المصداق وليس من بـاب بيان المفهوم العام لها؛ لك أنَّ عبارة (أولَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ) دليل على شموليّة الآية، وهـذا مسـوّغ لأن يكون المراد بالآية كلّ حملة الرسالات السماوية والعاملين بها وهذا يعني أن الآيـة تضـم الأنبيـاء والأئمة المعصومين وكلّ من دعا لنهج الأنبياء. وإنّما عبّر تعالى عن الوحي بـ(الصدق)؛ لأنه الكلام الوحيد الذي لا يحتمل فيه الكذب والخطأ هو كلامه تعالى الذي جاء به الوحي (الشـيرازي، 2006، صفحة 509/11).

ويكمن وجه الاقتصاد في هذا الموضع القرآنيّ ونحوه في انضواء كلّ من يتحلّى بالوصف تحت حكم الآية دون الحاجة إلى التفصيل والإسهاب ومن غير أن يحدث خلل في التواصل، فالقرآن يفسّـر بعضه بعضًا وليس كلّ ما يعرض فيه يعتمد المباشرة، بل هو نص يدعو إلى التفكّر والتدبّر وتفعيـل العقول والابتعاد على الجاهزية الدلاليّة والمحمولات الصريحة، ولذلك يلجأ إلى الإيجاز اللفظي أحيانًا، وعدم التصريح في أحيان أخرى، معتمدًا في التفسير على القرآن نفسه، أو على من كُلّـف بتأويلـه: ﴿وَما يَعلَمُ تأويلَه إلا اللهُ والراسخونَ فِي العِلمِ﴾ (آل عمران: 7).

ومنه ﴿وذا النُّونِ﴾ (الأنبياء:87) فأضاف ذا إلى الحوت والمراد: يونس. في حين قال في موضع آخر: ﴿وَلا تَكُنْ كَصاحبِ الحوتِ﴾ (القلم:1)؛ ذلك أنَّ الإضافة بـ(ذي) أشـرف مـن الإضـافة بـ(صاحب)، كما أنَّ لفظ (النون) أشرف من لفظ (الحوت) ومن أجل ذلك كان النون فـي حـروف الهجاء (الزركشي، 1988، صفحة 162/1).

7–التحقير بالوصف الناقص: نحو: ﴿إنَّ شانِئك هُوَ الأبتَرُ﴾ (الكوثر: 3)، ويراد به عمرو بن العاص، وقيل: العاص بن وائل الذي كان يبغض النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واتّهمه بأنّه أبتر أي لا عقب له، فردّ الله تعالى عليه بأن مبغضك يا محمد هو الأبتر أي المنقطع ولدًا، أو المنقطـع عـن الخيـر (القمي، 2007، صفحة 71).

ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يدا أبي لَهَبٍ﴾ إذ عدل عن ذكر اسمه إلى كنيته؛ لاشتهاره به ــ أو لقبح اسمه؛ إذ كان اسمه عبد مناف، "فكنّاه الله لأن منافًا اسم صنم كانوا يعبدونه" (القمي، 2007، صـفحة 772). وقيل اسمه عبد العُزَّى، وكُني للتنبيه علـى أنّ مآلـه للنـار (الزركشـي، 1988، صـفحة 160،162/1).

وذكر الطَّبرسيّ: "أنَّما ذكر سبحانه كنيته دون اسمه؛ لأنّها كانت أغلب عليه. وقيـل: لأن اسـمه عبد العزى، فكره الله سبحانه أن ينسبه إلى العزى، وأنَّه ليس بعبد لها، وإنّما هو عبد الله" (الطبرسي، 1960، صفحة 537/10). أقول: لقد أعرض القرآن عن التصريح بالأسماء تحقيرًا لها وتصغيرًا، مع مراعاة الحفاظ على العملية التواصلية؛ فكلّ الأشخاص والمسميات كانت معلومة لدى النـاس ليسـت بخافية عليهم ولذلك لجأ إلى إبهامها إهمالًا لها وتجاهلًا.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الوَسوَاسِ الخَنَّاس﴾ (الناس:4)، قال البلنسي: "هو إبليس لعنه الله" (البلنسي، 1991، صفحة 761/2). وإنّما كانت الحكمة من إبهامه" تحقيره بذكر صفة من صفاته الرديئة" (العنزي، د. ت.، صفحة 170).

ويمكن أن نضيف أسبابًا أخرى للإبهام منها:

رعاية التناسب بين ما يذكر هنا وهناك: ومن ذلك ما ورد في قصة شعيب (عليه السلام) فإنه عندما أخبر عن مدين ذكر أنَّ شعيبًا أخوهم: ﴿وَإِلى مدينَ أخَاهُم شعيْبًا﴾ (الأعراف: 85، هود: 84، العنكبوت: 36)، وحين أخبر عن الأيكة وهم أهل مدين لم يقل (أخاهم)، والحكمة في ذلك: "أنّه لما عرَّفهم بالنسب، وهو أخوهم في ذلك النسب ذكره، ولما عرَّفهم بالأيكة التي أصابهم فيها العذاب لم يقل أخوهم، وأخرجه عنهم" (الزركشي، 1988، الصفحات 161/1–162)، إذ إنَّ ورود كلمة (أخاهم) إشارة إلى منتهى محبّة هذا النبيّ لأمّته، وعدم طلبه السلطة (الشيرازي، 2006، الصفحات 54/10–55)، ودلالة على الرابطة النسبية بينه وبين قومه، وهو ليس كذلك مع أصحاب الأيكة (الشعراء: 176، الحجر: 78، ق: 14، ص: 13)؛ فلا نسب بينهم ولا رابطة (الشيرازي، 2006، صفحة 9/ 357).

وذكر الزركشي سببًا آخر يمكن أن يضاف للإبهام وهو المبالغة في الوصف (الزركشي، 1988، صفحة 1/ 162)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِيْنٍ همَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيم منّاعٍ لِلْخَيرِ مُعْتَدٍ أَثِيْمٍ﴾ (القلم: 10–11) التي نزلت في الأخنس بن شُريق، أو الوليد بن المغيرة، فقد وصفه تعالى وصفًا كاشفًا ومبالغًا فيه بحيث يستغني الآخرون عن ذكره صراحة فأورد أوصافه كلّها على صيغ مبالغة؛ فحلّاف" أي كثير الحلف بالباطل لقلة مبالاته بالكذب "مهين" فعيل من المهانة، وهي القلة في الرأي والتمييز. وقيل: ذليل عند الله تعالى وعند الناس. وقيل: كذاب، لأنّ من عُرف بالكذب كان ذليلًا حقيرًا... همّاز أي وقّاع في الناس مغتاب–عن ابن عباس "مشّاء بنميم" أي قتّات يسعى بالنميمة، ويفسد بين الناس، ويضرب بعضهم على بعض "منّاع للخير" أي بخيل بالمال. وقيل: منّاع عشيرته عن الإسلام، بأن يقول: من دخل دين محمد لا أنفعه بشيء أبدًا–عن ابن عباس "معتد" أي مجاوز عن الحقّ غشوم ظلوم–عن قتادة "أثيم" أي آثم فاجر فاعل ما يأثم به" (الطبرسي، 1960، الصفحات 10/ 95–96).

فأوصاف الموصوف كاشفة عن خباياه وشخصه، وإنما كانت تلك للتنبيه وأخذ الحيطة والحذر ولذا كان مبهمًا. وهو إبهام في محلّه لأنه لم يتسبّب بتعمية أو إغماض وإنما كان النصّ مرشدًا وموجِّهًا دون تصريح وهذا بدوره يتوافق مع سياسة الاقتصاد اللغويّ المنشود.

2: المؤهّلات التّواصلية للمبهم القرآنيّ:

في واقع الحال، التعامل مع القليل يكون أخف جهدًا وأسهل حِملًا من التعامل مع الكثير، والتعامل بمبدأ الجهد الأقل هو الذي يحكم الجهد الاتّصالي بين المتحاورِين، مما ينعكس على النظـــام اللغـــويّ اقتصاديًا (غديري، 2003، صفحة 52). والعرب كانت تميل دائمًا إلى التخفيف، وتفرّ من كلّ ما هو ثقيل، وهو ينزعون بذلك إلى مبدأ الاقتصاد الذي تتساوى ألفاظه مع معانيه من خلال إبلاغ مرادهم بما يناسب المقام وهذا ما يمنح للغة حيويّتها (خير الله، 2018، صفحة 9).

إنّ من فوائد الاقتصاد في اللغة عمومًا والحذف خصوصًا التفخيم والإعظام (الزركشي، 1988، الصفحات 104/3–105)؛ فالحذف ينطوي على الإبهام الذي يذهب الذهن معه في كلّ مذهب فيرجع قاصرًا عن إدراكه، فيعظُم شأنه ويعلو مكانه. ومنها: زيادة لذة؛ لما يصـــاحبه ذهنيًّـــا مـــن اســـتنباط للمحذوف، وكلّما كان الاستنباط أعسر، كان الالتذاذ أكثر؛ "فالحذف يفسح المجال أمام تدخّل المتلقي – برضا عناصر السياق– في إنتاج المعنى" (العارضي، 2012، صفحة 48). ومنها: زيادة الأجر بسبب الاجتهاد، إضافة إلى التشجيع على الكلام، ناهيك عن أنَّ موقع المحذوف في النفس أحسن من وقعـــه مذكورًا. فضلًا عن طلب الإيجاز والاختصار، وقد قال أبو عبيدة قديمًا في تبيان قوله تعـــالى: ﴿فأمّـــا الَّذينَ اسودّت وجوهُهم أكَفَرتُم بَعْدَ إيمَانِكُم﴾ (آل عمران، الآيـــة 106): إنّ "العـــرب تختصـــر لعلـــم المخاطب بما أريد به، فكأنّه خرج مخرج قولك: فأما الذين كفروا فيقول لهم: أكفـــرتم، فحـــذف هـــذا واختصر الكلام" (أبو عبيدة، د. ت. ، صفحة 1/ 100)، وقال في موضع آخر: "العـــرب تختصـــر الكلام ليخفّفوه لعلم المستمع بتمامه" (أبو عبيدة، د. ت. ، صفحة 111/1).

وقد أشار طه عبد الرحمن إلى أنّ "اللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلـــى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طيًّا، اعتمادًا على قدرة المخاطب في تدارك ما أضـــمر فـــي الكلام وفي استحضار أدلته السياقية، بل في إبداعها من عنده متى اقتضت ذلك حاجة الفهم، ومعلـــوم أنّه على قدر ما يأتي المتكلم من الإضمار، يأتي المستمع من الجهد في الفهم" (عبد الرحمن، 1998، صفحة 112). وعملية ضخّ الخطاب مباشرًا كان أو غير مباشر، مُظهَرًا كان أو مضمرًا مـــن قبـــل المتكلم، واستلامه من قبل المتلقي، تواصل وتلاقٍ.

وهذا يحيلنا إلى أنّ الإيجاز والاقتصاد بأنواعه كلّها من سمات العربية، بل من مميزاتها الفريـــدة؛ ذلك أنّ الاقتصاد من حذف وإيجاز واختصار وتقدير وسوى ذلك، يعضّد المعنـــى ويكثّـــف الدلالـــة ويختصر على المتكلم ويخفف على المستقبِل فالجهد أقل والفائدة أعمّ. وكذا الحال فيما يتعلق بالإبهـــام القرآنيّ فهو مقولة تعتمد عليها مقولات دلاليّة وفكريّة متّسعة؛ فهو مرتبط بلحاظ فكـــري بالأهـــداف والمقاصد التي تقبع وراءه، فالقرآن الكريم نصّ فكري يسعى إلى بناء الذات الإنسانية في ضوء تقنيات الكلام المثالية، وهو دعوة إلى التغيير وحركية الحياة والابتعاد عن النمطية والتقليد الأعمى، هو دعوة الى عقد عملية تناسب دلالي معرفي بين ما عليه الإنسان وما يجب أن يكون عليه من ارتقاء وتكامل،

وهو تنبيه على ضرورة الانفتاح والمرونة وعدم الانكفاء والاكتفاء بالأطر المعيارية (العارضي، 2012، صفحة 53)؛"فالكلمة عندما تحذف من السياق الأدائي تستحيل إلى فكرة موحية تتعين بالإشارة (غير المباشرة) والتلميح وصولًا إلى المعنى الذي يكون خليطًا من المعنى الاجتماعي والمعنى النفسي الفردي؛ ذلك بأنه ينطلق من عناصر لفظية لكنّها تبدأ –بعد حذفها– تحيل الذهن إلى شبكة من الدلالات التي لا تنفصل بأيّة حال من الأحوال عن متطلبات الواقع اللغوي الدلاليّة ومساحة الإيحاء التي يتفاضل المحللون الدلاليون بامتلاك أدواتها والسير معها في هذا النصّ أو ذاك، تبعًا لكثير من المؤشرات والركائز" (العارضي، 2012، صفحة 45).

إنّ دلالة الاقتصاد اللغوي بالحذف والابهام وسواهما دلالة إيحائية تهيّئ لظلال المعنى؛ فالاقتصاد اللغوي بالإبهام وسواه يفتح المجال واسعًا للبوح الدلالي المتّسع القائم على مقولات التوسّع القصدي للنصّ، ومن ثمّ ضمان استمرار العملية التواصلية بين أطراف الحديث (العارضي، 2012، صفحة 44). وكأنَّ المبهم طريق لمرور المعنى من الخارج إلى الداخل، وهو في الوقت نفسه الطريق لمرور المعنى من الداخل إلى الخارج؛ ذلك أنَّ السياق اللفظي عندما يتخلّى عن مفردة، لا يريد –بالتأكيد– التخلي عن السياق الأكبر وهو السياق الاجتماعي، فيلجأ إلى التأويل المناسب معتمدًا على مصادره المعتبرة (العارضي، 2012، صفحة 51). فالتأويل "الإخبار بمعنى الكلام،... وقيل: التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل مجازًا أو حقيقة" (العسكري، 2006، صفحة 70)، وهذا يتطلّب بالتأكيد تدخّل المعرفة المشتركة للمتلقي لضمان عملية التواصل. و "إنّما كانت هذه الشحنات الضخمة في التعبير اللغوي لأنه... أصوات رمزية مختزلة، تؤدي معاني ما في الوجود، في لحظات أو دقائق. فلابدَّ أن يكون الرمز دقيقًا لمّاحًا. وإلا شُغل الناس بما لا نهاية له من الأداء، لنقل المضامين الضخمة الهائلة. إنّ اللغة مجموعة الإمكانات التعبيرية في البيئة، وهي إمكانات مكثّفة بالغة الاختزال، تَنقُل المعانيَ والتجاربَ والأحاسيس والتصوّرات والأحداث، للتواصل والتعاون وتحقيق رسالة الإنسان في هذه الحياة. فلا غرو أن تكون أدقّ وسيلة وأخصرها، وأقدرها على الأداء والإبلاغ" (قباوة، 2001، صفحة 27).

وعليه: فعندما نأتي لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنه حَتَّى تأتِيَهُمُ السّاعةُ بَغتَةً أو يأتِيَهُم عَذَابُ يَومٍ عَقِيمٍ﴾ (الحج: 55) فالمراد باليوم العقيم يوم بدر؛ لأنّه لا مِثْلَ له في عِظم خطره إذ قاتلت الملائكة فيه، وسُمّي عقيمًا لأنه كالريح العقيم التي لا تلد خيرًا. وقيل المراد به يوم القيامة؛ لأنه لا ليلة له (الطبرسي، 1960، صفحة 176/7). وربّما أبهم كيما يصبح عميمًا شاملًا لكل يوم لا رحمة فيه ولا رأفة بالذين كفروا، كما في يوم عاد في قوله تعالى: ﴿إذ أرْسَلْنا عَلَيهم الرّيحَ العَقيمَ﴾ (الذاريات:41) فمجرد تأويل المبهم يعني تفعيل العمل التواصلي بين المتلقي والنصّ، وتشغيل الإرادة

التحليلية لدة المستقبِل اعتمادًا على خلفيته المعرفية المشتركة، وهذا عينه المراد من الاقتصاد: عبارات قليلة، ومعاني غزيرة، وهو ما ضمنه المبهم القرآنيّ على وجه الفعل.

إنَّ من شروط الاقتصاد اللغويّ رعاية اللفظ ورعاية المعنى، فاحتماله التقليل والسهولة والقِصَر لا يعني إخلاله باللفظ أو المعنى، بل رعايتهما شرطٌ فيه (خير الله، 2018، صفحة 28،68)، فالاقتصاد خاصيّة وضعيّة للغة تقصد من خلالها تقليل المباني مع الوفاء بالمعاني حتى "يبدو سلوك اللغة سلوكًا اقتصاديًا يوظِّف القليل من الوسائل للوصول إلى الكثير من الغايات" (حسّان، 2002، صفحة 32/1). ومن أمثلة ذلك ما ورد عن عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن فلسفة التثنية والجمع في العربية إذ يقول: "التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز. فكان الأصل أن يقال: جاءني زيدٌ وزيدٌ إلا أنّهم رأوا لك يطول إذا كانت التثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يقال: زيدٌ وزيدٌ و زيدٌ إلى ما يطول جدًا، فقالوا: الزيدان والزيدون فجعلوا الألف والواو عوضًا عن ضم الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ" (الجرجاني ع.، 1982، صفحة 1/ 183).

والشيء عينه حاضر في المبهم القرآنيّ؛ ذلك أنَّ "العلاقة بين الخطاب القرآنيّ والنظام اللغويّ هي علاقة توظيف وإبداع، بمعنى أنّ الخطاب القرآنيّ يوظف معطيات النظام اللغوي لغرض توصيل المعنى وإنتاج الخاصية الدلاليّة التي يريد. وهذا مرتبط بتعاطي القرآن العظيم مع مظاهر اللغة ومستوياتها كلّها تعاطيًا يؤهلها ويوظفها للمعنى على نحو مختلف وفريد؛ ومن ثمَّ كان الحذف واحدًا من أدوات الكشف عن المعنى، ولا شيء غير المعنى" (العارضي، 2012، صفحة 5). فلنأخذ عيّنةً قوله تعالى: ﴿حَافِظوا على الصَّلَواتِ والصَّلاةِ الوسطى وقُومُا للهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة:238) فحثّ الله تعالى عل الصلوات والمداومة عليها؛ وخصّ الوسطى تعظيمًا وتفخيمًا، وأبهمها كما أخفى ليلة القدر ليحافظ الناس عليها، واسمه الأعظم في جميع الأسماء، وساعة الاستجابة في يوم الجمعة؛ فقد يراد بها صلاة الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء وربّما الفجر (الطبرسي، 1960، الصفحات 2/ 163-165). وهذا الإبهام بحدّ ذاته يستدرّ اهتمام المستقبِل ويحفّز فضوله المعرفيّ، ليبقى متواصلًا ذهنيًا مع النصّ؛ لما يستدعيه النصّ من تأويل، واستحضار للموروث الفكريّ، واحتمالات يفرضها سياق النصّ.

أقول: ونحن لا نجد هذه الاستراتيجية القولية إلا في الخطاب القرآنيّ الذي جمع –بحكم خصوصيته–بين المتناقضات؛ بين خفاء اللفظ وجلاء المعنى، وبين تقليص اللفظ واتّساع الدلالة، وبين الإبهام والإبلاغ؛ فكلّ مبهم خفاء وغموض إلا المبهم القرآنيّ هو تواصل وإضاءة؛ ذلك أنّه نصّ يأخذ بأهميّة تفعيل الفكر الإنسانيّ ومنحه دوره في التوصّل إلى الحكمة في حذف ذلك المبهم، هو نصٌّ يدعو إلى التدبّر والتفكّر والتعقّل في سبب الإبهام، وفحواه، وكيف يمكن أن يُفسّر ويأخذ تأويله المناسب ومصدر ذلك التأويل ومنبعه. إذن فالمبهم لم يؤثّر في التواصل إلا إيجابًا، نعم المبهم في غير القرآن مثلبة، إلا أنّه في القرآن ميزة وخصلةُ فرادة؛ ذلك أنّ المبهم القرآنيّ لا يخلّ بدلالة النص

وفكرته، بل هو مبعثٌ على التأمّل والتأوّل، ومن ثمّ فهو مصدر انبعاث للطاقات التوجيهية والتواصلية بين النصّ ومتلقيه. ولذلك يعدّ ركنًا وركيزة من ركائز الاقتصاد اللغوي؛ كونهما يتفقان في تقليل اللفظ دون خلل في المعنى، وكذلك يفعل المبهم فهو إضمار دون مساس بدلالة النصّ وتواصله مع الآخر، لما تقبع خلف ذلك الخفاء من حكمة وخصوصيّة. وبذلك يكون المبهم قد استوفى شرط الاقتصاد اللغوي فلا إفراط باللفظ ولا تفريط بالمعنى. ولا غرابة في هذا الاستثناء للمبهم في القرآن؛ إذا علمنا أنّ القرآن بحدّ ذاته استثناء.

3: الراشح الاقتصاديّ للمبهم القرآنيّ:

يذكر (فلوريان كولماس) أنَّ "علم اللغة لا يكون معقولًا بشكل موضوعي من دون مفاهيم اقتصادية... قد أصبح واضحًا بالفعل أنّ تحليل الاتصال اللغوي يعتمد في كثير من النقاط على تحليل التفاعل الاقتصادي" (كولماس، 2020، صفحة 267). وفي قبال ذلك يحدّثنا جورج مونان عن اتّساع موارد الاقتصاد في اللغة وشموليّتها؛ إذ يقول متحدّثًا عن مفهوم الاقتصاد: "لا يمكن أن نقصره على معنى الاختصار فكلمة اقتصاد تشمل كلّ شيء: إلغاء الفروق غير المفيدة، ظهور فروق جديدة، والمحافظة على الأمر الواقع، والاقتصاد اللغوي هو مجموع القوى الحاضرة" (مونان، 1982، صفحة 69).

إنَّ المبهمات القرآنيّة وجه من وجوه الاقتصاد اللغوي؛ فإذا ما علمنا الأسباب التي تقبع حولها وتفحّصناها وجدنا أنّها تلتقي ووجوه الاقتصاد اللغوي من استغناء وحذف وإيجاز وسواها – كما أشرنا في سابق الصفحات--فكلّها تصبّ – في نهاية المطاف – في مورد التركيز المفعم بكامل الدلالة ومنتهى القصد؛ فلو لاحظنا قوله تعالى: ﴿وَاسأَلِ القَريَةَ﴾ (يوسف: 82) ، لوجدنا ما يطلق عليه الحذف البياني (حسّان، 2006، صفحة 300) وهو أخصر من الإضمار وأكثر اقتصادًا، وهو حذف يقتضيه المعنى ولا تتطلبه صناعة النحو؛ إذ إنّ عناصر الجملة متكاملة لكنّ المعنى تطلّب هذا التقدير (البنية السطحية). والمبهم القرآنيّ–مع كونه مخفيًّا على المتلقي–تواصلي ويضمن عملية التبليغ بحرص ووضوح، لذلك فهو ضرب من الاقتصاد اللغويّ الذي من شروطه عدم الإخلال بالمعنى، وإتمام الفائدة المرجوة من الخطاب والعمل على إيصالها للمستقبِل من غير نقص أو ارتباك. فالمبهم بما هو مبهم ليس اقتصادًا؛ لإخلاله بشروط الاقتصاد، إلا أن المبهم القرآنيّ اقتصاد لغوي خاصّ؛ فهو إضفاء دلالي، وجمال أسلوبيّ لا يؤثّر في المعنى إلا إيجابًا، وفي السياق إلّا كمالًا.

القرآن: مصدر قرأت أي تلوت، وهو يعني في الأصل: القراءة، وقرأت الشيء: أي جمعت بعضه إلى بعض. وإنما سمي قرآنًا بالمصدر وهو في الحقيقة مقروء؛ كما سمّي المكتوب كتابًا والمحسوب حسابًا (الطبرسي، 1960، صفحة 16/1). والقرآن الكريم "هو اللفظ العربي المُعجز الموحى به إلى النبي محمد صلى الله عليه (وآله) وسلّم المتعبَّد بتلاوته والواصل إلينا عن طريق التواتر" (البوطي،

1999، صفحة 23). والواضح في هذا التعريف وجود أربعة قيود هي: المعجز، والموحى، والمتعبّد بتلاوته، والمتواتر. والذي يهمّنا هنا هو القيد الأول؛ فكونه معجزًا يُراد منه ما احتوى عليه القرآن من البلاغة والبيان اللذين أعجزا فصحاء العرب وبلغاءهم عن الإتيان بمثله أو بشيء منه؛ لما أنماز به القرآن العزيز من نسج فريد لألفاظه خرجت عن المألوف في نظمها، مما جعل النصّ القرآنيّ نصًّا خاصًّا خرجت ألفاظه لدلالات خاصّة كسرت بها القواعد والأصول لتشقّ لها طريقًا قصديّا جديدًا بأساليب رصينة لم تكن متداولة، كما في المبهم القرآنيّ الذي كسر به القرآن مفهومه من التعمية وعدم الوضوح إلى سمة قرآنية خاصة اُشتُقّ لها نظام خاص حتى أضحت علمًا قرآنيّا خالصًا يعكس ذلك الإعجاز القرآنيّ ويترجم خصوصية القرآن ومفاهيمه الخاصّة؛ إذا علمنا أنّ عامّة الكلام القرآنيّ وألفاظه لا تخرج عن كونها محكمًا أو متشابهًا أو مبهمًا (البوطي، 1999، صفحة 88).

يقول ابن قتيبة (ت276هـ): "وإنّما يَعرف "فضل القرآن" مَنْ كَثُر نظرُه، واتّسع علمُه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب، وما خصّ الله به لغتها دون جميع اللغات؛ فإنّه ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة، والبيان، واتّساع المجال، ما أوتيَته العرب خصيصًا من الله، لما أرهصه في الرسول، وأراده من إقامة الدليل على نبوّته بالكتاب، فجعله عَلَمَه، كما جعل عَلَمَ كلّ نبيٍّ من المرسلين من أشبه الأمور بما في زمانه المبعوث فيه" (ابن قتيبة، 1973، صفحة 12) .

ولعلّ من تجلّيات التّفنّن بلغة القرآن وإعجازه: (المبهم) الذي يقول عنه ابن عسكر (ت636هـ) في خضمّ حديثه عن القرآن الكريم: "وإنَّ من أشرف علومه، علم ما أُبهم فيه من أسماء الذين نزلت في أوصافهم الآيات، وكانوا سببًا لما فيه من الأخبار والحكايات" (ابن عسكر، 1997، صفحة 34). وأسلوب التفنّن هذا ليس بغريب على الأذن العربية؛ فبلغاء العرب كانوا ينوّعون ويجدّدون في أساليب الخطاب وفق ما يقتضيه الحال ويتطلّبه السياق؛ "فالخطيب من العرب، إذا ارتجل كلامًا في نكاح، أو حَمَالة، أو تحضيض، أو صلح، أو ما أشبه ذلك–لم يأتِ به في وادٍ واحد، بل يفتَنُّ: فيختصر تارةً إرادة التخفيف، ويُطيل تارةً إرادة الإفهام، ويكرّر تارةً إرادة التوكيد، ويُخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجمين، ويشير إلى الشيء، ويكني عن الشيء. وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال، وقدر الحفل، وكثرة الحَشد، وجلالة المقام. ثم لا يأتي بالكلام كلّه، مهذَّبًا كلَّ التّهذيب، ومصفًّى كلَّ التصفية، بل تجده يمزج ويشوب؛ ليدلّ بالناقص على الوافر، وبالغثِّ على السمين. ولو جعله كلَّه بحرًا واحدًا، لبَخَسَه بهاءه، وسلَبه ماءه" (ابن قتيبة، 1973، صفحة 13).

وممّا لا شكّ فيه أنَّ المقولات المقتصدة والمكثّفة دلاليًا نجدها في الاستعمال اللغوي أسرع حفظًا من المقولات المفصّلة لفظيًا، خصوصًا أنّ اللغة كانت في بداية استعمالها شفويّة، وهذا يعني أنَّ

المتكلم له القدرة على التحكّم بالنص وبنائه على إيجاز الحركة أو الحرف أو الكلمة بل وحتى الجملة، وهذا بحدِّ ذاته اقتصاد (الكلابي، 2020، صفحة 32).

وبناءً على تلك المقدّمات نجد أنَّ القرآن الكريم تعامل بلغة اقتصادية لا نظير لها؛ ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَاذكُروا اللهَ فِي أيامٍ معدودَاتٍ﴾ (البقرة: 203)، فوفقًا لمبدأ التأويل، يُراد بها أيام التشريق وهب الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وأبهمت لمعرفتهم بها، وتعظيمًا لها، واستغناء بالسياق عن ذكرها؛ فمفهومها واضح بقرينة الآيات السابقة لها، فلا فائدة من تكرارها عملًا بمبدأ الاقتصاد (الشيرازي، 2006، صفحة 1/ 493).

كما أنَّنا نجد القرآن الكريم قد حذف الاسم في موضع تُحمد فيه الإطالة أو الإطناب، كالموقف الذي دار بين موسى والعبد الصالح (عليهما السلام)، فطبيعة الحادثة بها حاجة إلى التفصيل والاستزادة، ومع ذلك نجد فيها الحذف! ومردّ ذلك إلى أن المراد من الحوار هو الاقناع، والحذف أولى أدوات الإقناع وأكثرها فاعلية؛ ذلك أنَّ الاقتصاد بالحذف يتمتّع بقصدية جمالية لا محدودة تنساق خلف المعنى لتمسك به فتقدّمه على أتمّ وجه وأكمله (العارضي، 2012، الصفحات 48–49). ونستحضر هنا ما أشار إليه الزركشي بصدد ذلك إذ يقول: "إنَّما يحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى، لقوّة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسامة، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفي الحال عن ذكرها على الحال" (الزركشي، 1988، الصفحات 3/ 105–106)، (القرطاجي، 1986، صفحة 391). فالحذف: "قطع جزء من الجملة سواء أكان حركة أو حرفًا أو كلمة أو تركيبًا، مع احتواء هذه الجملة دليلًا يدلّ على ما حُذف، فالحذف ظاهرة لغوية هدفها الإيجاز والاقتصاد، حيث تؤثّر في المتلقي فتجعله يتصوّر ما يناسب ويعطيه متّسعًا يتوهّم فيه الكثير من الأشياء التي يحتمل أن يحمل معناها اللفظ المحذوف، ويشترط أن لا يؤدي هذا الحذف إلى الغموض أو اختلال الوزن أو فساد المعنى" (غديري، 2003، صفحة 63). وعيّنة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ (لقمان: 25) أي ليقولن: خلَقها اللهُ (غديري، 2003، صفحة 62).

والسؤال الذي يُطرح هنا هو لماذا هذا الغموض والخفاء وقد أراد الله تعالى من القرآن الهدى والتبيان؟ وقد إجابنا عن هذا السؤال ابن قتيبة (ت276هـ) بقوله إنَّ "القرآن نزل بألفاظ العرب ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطالة والتوكيد، والإشارة إلى الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهر عليه إلا اللَّقِنُ، وإظهار بعضها، وضرب الأمثال لما خفي. ولو كان القرآن كلّه ظاهرًا مكشوفًا حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل، لبَطَلَ التفاضل بين الناس، وسقطت المِحنَة، وماتت الخواطر. ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة" (ابن قتيبة، 1973، صفحة 86). وهذه طبيعة العلوم والخطابات وديدنها؛ فـ"لو كان كلّ فنٍّ من العلوم شيئًا واحدًا: لم يكن

عالم ولا متعلم، ولا خفيٌّ ولا جليٌّ؛ لأن فضائل الأشياء تُعرف بأضدادها، فالخير يعرف بالشرّ، والنفع بالضرّ، والحلو بالمرّ، والقليل بالكثير، والصغير بالكبير، والباطن بالظاهر" (ابن قتيبة، 1973، صفحة 87).

ومعنى ذلك أنّ المبهم في القرآن الكريم أداة لتحفيز العقل البشريّ ومدعاة للتفكّر فيه، ومحاولة للوصول إليه، وما يستتبع ذلك من إزالة المشكل، وإيضاح الخفيّ، والوقوف على مكامن أسراره ودلالاته (نصير، د. ت.، الصفحات 24–25). إنّ الوقوف على مبهمات القرآن تعين على فهمه، وتساعد على كشف مقاصده؛ لكون المبهم من تجليات التواصل الخطابي إلا أنه تواصل ذو طابع خاص؛ تبعًا لخصوصية المدوّنة مصدر الخطاب؛ ولهذا كانت المبهمات في القرآن ميزة واقتصادًا خطابيًا موجزٌ نطقه، ثرّة دلالته، جمّة محامده.

فمن حكمة المبهم معرفة حقائق الأشياء التي تتفق والطبيعة البشرية التي تبحث عن الكشف عن كلّ مضمر وغائب. وهذا ما يؤكّده السهيلي (ت581 هـ) بقوله: "إذ النفوس من طلاب العلم إلى معرفة مثل هذا متشوقة، وبكل ما كان من علوم الكتاب متحلية ومتشرفة" (السهيلي، 1938، صفحة 8)؛ ذلك أنّ الشيء كلّما كان مبهمًا كان أعظم في النفس لانتزاعه منها الاحتمالات والتأويلات المختلفة؛ ولهذا جُعلت "ما" في التعجب؛ كونها في منتهى الإبهام (ياقوت، 2023، صفحة 98). وهذا ما يؤكّده ابن الأنباري (ت 577 هـ) في قوله: "إن قال قائل: لِم زيدت "ما" في التعجب نحو: "ما أحسن زيدًا"، دون غيرها؟ قيل: لأن "ما "في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهمًا كان أعظم في النفس لاحتماله أمورًا كثيرة" (الأنباري، 1957، صفحة 112).

معنى ذلك أنَّ علم المبهمات القرآنيّة على توافق تامّ مع مصطلح الاقتصاد اللغوي الذي سبق إليه (مارتينيه) بل هو من أوضح انعكاساته؛ فهو –الاقتصاد اللغويّ–لا يعني التقتير الذي هو ضدّ التبذير، وإنما هو معنى أوسع من ذلك؛ فهو تقليص لغير المفيد، وإظهار للتميّز والجدة (مؤمن، 2005، صفحة 155). وترك ما هو فائض يعود على مستعمل اللغة بفائدتين: إحداهما أنَّه يمثّل عملية ادّخار في الاستعمال اللغويّ، وأخراهما أنَّه يوفِّر للمتكلّم راحة في الأداء. (خير الله، 2018، صفحة 26) إذ إنَّ للغة العربية أساليبَ متعدّدة للاقتصاد منها تقليل الجهد العضليّ مع الحفاظ على قيمة الرسالة من أن يخالطها خور في المعنى؛ إذ قد تنزع العربية إلى التوفير باستعمال الأنماط المتناهية من المباني في قبال المعاني اللامتناهية، وهذه بحدّ ذاتها خاصيّة من خواصّ نظامها (خير الله، 2018، صفحة 23). يقول د. تمام حسان: "تتناهى الألفاظ والأنماط التركيبية ولا تتناهى المعاني، ومن ثم يصبح على العربية أن تعبّر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي، فإذا تحقّق لها ذلك فقد تحقّق لها الاقتصاد بعينه" (حسّان، مقالات في اللغة والأدب، 2006، صفحة 292).

ومما لا يمكن إنكاره حقيقة مفادها: قد يُفسد الاختصار الكلام، وقد يعميه الإيجاز والتّخفيف، أما في القرآن فقد زاده الاختصار بسطًا، وأضفى عليه الإيجاز تصرّفًا، وزاده تمكّنًا ووقوعًا (الباقلاني، 2009، صفحة 192). جاء في اعجاز القرآن ما نصّه: "فأما نهج القرآن ونظمه، وتأليفه ورصفُه، فإنّ العقول تتيه في جهته، وتحار في بحره، وتضلّ دون وصفه" (الباقلاني، 2009، صفحة 183). يقول تعالى:

﴿هُدًى للمُتّقينَ الَّذينَ يُؤمنونَ بِالغيبِ ويُقِيمونَ الصَّلاةَ ومِمّا رَزَقنَاهم يُنفِقونَ والَّذينَ يُؤمنونَ بِما أُنزلَ إليكَ ومَا أُنزِلَ مِن قَبلِك وبالآخرةِ هُم يُوقنونَ أولئكَ على هدًى مِن رَبِّهم وأولئكَ هُمُ المُفلِحونَ﴾ (البقرة: 2–5). فقوله تعالى تضمّن أوصافًا غاية الاقتصاد والاعتدال والوسطيّة دونما إفراط أو تفريط (العلوي، 2008، صفحة 158).

وكذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿قَد أفلَحَ المُؤمِنونَ ... أولئِكَ هُمُ الوَارِثُونَ﴾ (المؤمنون: 1–10)"فهذه أوصاف دالة على المدح، صادقة عما هم عليه من هذه السّمات جارية على جهة الاعتدال والتوسط من غير إفراط ولا تفريط، وهكذا القول في جميع علوم القرآن وأصوله من الأوامر، والنواهي والوعد، والوعيد، والقصص، والأمثال، فإنها جارية على جهة التوسط والاعتدال لا تخرج عن حدّ فيما تناولته من مدح ولا ذم ولا غيره كما يكون الخروج في غيره" (العلوي، 2008، صفحة 158).

ومن ثمّ: فإنّ المبهمات القرآنيّة صورة من صور الاقتصاد اللغويّ؛ فهي تقودنا إلى الاقتصاد في الجهد، والاقتصاد يعني الأداء المكثّف الذي ينقل الكثير من الفوائد الخطابية والمعاني الإبلاغية بوسائل تعبيرية ميسّرة، إنّه انعكاس لما يسمى بقانون الجهد الأدنى، الذي يعمل على التيسير والاختزال للأصوات والكلمات، مع المحافظة على المعاني والدلالات المقصودة، مما ينعكس – بالنتيجة–على المتلقي؛ إذ يختصر له سبل التلقي والإدراك ناهيك عن إيجازه في الكتابة والقراءة (قباوة، 2001، صفحة 31). ولذلك فإنّنا في القرآن: لا نجد إلا الذي "إذا بُسِطَ أفاد، وإذا اختصِر كمل في بابه وجاد؛ وإذا سرَّح الحكيم في جوانبه طرْف خاطره، وبعث العليم في أطرافه عيون مباحثه، لم يقع إلا على محاسن تتوالى، وبدائع تترى" (الباقلاني، 2009، صفحة 192).

ختام الدّراسة:

في انتهاء مطاف هذه الدراسة هنالك جملة إشارات نقف عندها أهمّها:

– المبهمات القرآنيّة أحدّ أهمّ تمثّلات الاقتصاد اللغويّ وصوره الحيّة، فهي علم خاصّ بكتابٍ خاصّ، فمن الطبيعيّ –وذاك– أن يكون مفهوم المبهم القرآنيّ ليس ذاته مفهوم المبهم اللغويّ؛ لما في الأول من مسوّغ وبيان، وما في الثاني من غموض وخفاء، ونجد هذا نتيجة طبيعية؛ لكون الأمر يتعلّق

بالقرآن الكريم، كتاب الله المعجِز، والمبهم القرآنيّ بعضُ تجلّيات إعجازه. فالإبهام القرآنيّ مفهوم خاصّ بالقرآن لا ينسحب عليه مفهوم الإبهام المتعارف عليه؛ ولذلك كان القرآن مبيَّنًا ومبيِّنًا مع ما في متنه من ألفاظ مبهمة. ذلك أنَّ هذا الإبهام فيه من المقصدية ما تزيد النصّ إشراقًا، وتضفي عليه دلالة وسموًّا إذا ما علمنا أسباب ذلك الإبهام والحكمة منه والدّاعي إليه.

– القرآن الكريم نصّ مقدّس له لغته الخاصّة وأسلوبه الخاص، نعم هو نزل بالعربية على أهل العربية وفصحائها الأقحاح، لكن بطرح أسلوبيّ لم ولن يكون له نظير، فكلّ ما فيه معجز ومغاير؛ فحتى إبهامه ليس كالإبهام، ولا غرو من ذلك إذ علمنا أن القرآن نزل تبياناً لكل شيء فكيف يعتريه الغموض، وإنما كان الإبهام نوعًا من الاقتصاد الذي لا يضرّ بالمعنى، ولا يخلو من عبرة ورسالة، فكل ما في القرآن مبني على قصد، ويدعو إلى التواصل بشتى أنواعه.

– إنّ الإبهام في القرآن تغييب اللفظ لمصلحة المعنى، ففي العملية اللغوية الاعتيادية يحضر الدال ويغيب المدلول، وفي الإبهام يغيب الدال والمدلول معًا، فهو محاولة لاستدعاء المدلول أو الصورة الذهنية من غير أن يكون هناك لفظ أو دال يعيننا على هذا الاستدعاء. وإنّما المعين القرآن نفسُه والتأويل من الراسخين في العلم، فلا يمكن لأي أحد أن يصدر الفتيا في تأويله، ونعني بالفتيا تبيين المبهم وتوضيحه.

– إنَّ المبهم القرآنيّ لا يضرّ بمعنى النصّ ودلالته، فوفقًا لأسبابه والحكمة منه نرى خفاءَه أكثر نفعًا وأشدّ وقعًا على المتلقي العربيّ الذي اعتادت أذنه الخفّة اتّكالًا على ثقافته اللغوية ومرجعيته المعرفية. إنّ المبهم في القرآن يشدّ المتلقي وينشّط ذاكرته التأويلية ويشجّع انفتاحه الثقافي؛ ذلك أنّه ناتج عن قصديّة، ويبتغي توجيه المتلقي إلى حيث الرسالة المرادة، فهو يعضّد التواصلية ويعتمد التفاعلية بين أطراف الخطاب، فهو ليس كسائر المبهمات، إنّه إبهام بإفصاح، وإيجاز بانفتاح. فهو –وفقًا لما سبق– صورة من صور الاقتصاد اللغوي الذي غالبًا ما ينشده الإنسان بسببٍ من طبيعته التكوينية التي تميل للراحة والإيجاز خصوصًا مع التطوّر الذي تشهده المجتمعات جيلًا بعد جيل، فهو يهتمّ بتقليص الجهد العضلي دون مساس بالفحوى أو إخلال بالمفهوم، وهو عينه ما ينطبق على المبهم القرآنيّ، فهو تقليصٌ بفائدة، وتغييب لا يخلو من تواصل، بل هو إيجاز يدعو إلى التدبّر والتفكّر، لينأى بالإنسان عن الجاهزية والقالبية الفكرية فينقله إلى مرحلة الإنتاج والكشف عن الذات بالتأمل.

المراجع

أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. (1957). دمشق: مطبعة الترقي.

أبو البقاء الكفوي. (2011). *الكليات* (ط 2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو الحسن حازم القرطاجي. (1986). *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي. (2007). *تفسير القمي*. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني. (د. ت.). *التعريفات*. بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.

أبو الحسين أحمد بن زكريا ابن فارس. (1979). *مقاييس اللغة*. لبنان: دار الفكر.

أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني. (د. ت.). *المفردات في غريب القرآن*. بيروت: دار المعرفة.

أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني. (2009). *إعجاز القرآن*. القاهرة: دار المعارف.

أبو عبد الله محمد بن علي البلنسي. (1991). *تفسير مبهمات القرآن*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أبو عبد الله محمد بن علي الخضر الغساني ابن عسكر. (1997). *التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام*. دمشق: دار الفكر.

أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي. (1960). *مجمع البيان لعلوم القرآن*. إيران: أميران.

أبو محمد عبد ابن مسلم ابن قتيبة. (1973). *تأويل مشكل القرآن*. القاهرة: دار التراث.

أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري. (2006). *الفروق اللغوية* (المجلد 4). بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد مؤمن. (2005). *اللسانيات النشأة والتطور*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الحسن بن محمد بن الحسن الصّغاني. (2022). *العباب الزاخر واللباب الفاخر* (ط 1). بيروت: دار صادر.

الفتح بن عثمان ابن جني . (د. ت.). *الخصائص*. بيروت: دار الهدى.

بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. (1988). *البرهان في علوم القرآن*. بيروت: دار الجيل.

تمام حسّان. (2002). *البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآنيّ*. القاهرة: مكتبة الأسرة.

تمام حسّان. (2006). *مقالات في اللغة والأدب*. القاهرة: عالم الكتب.

جسين كريم جياد الكلابي. (2020). *الاقتصاد اللغوي في مجمع الأمثال للميداني*. عمان: دار الرضوان.

جلال الدين السيوطي. (د. ت.). *الأشباه والنظائر في النحو*. دمشق: مجمع اللغة العربية.

جمال الدين ابن هشام الأنصاري. (د. ت). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. بيروت: مؤسسة الصادق.

جورج مونان. (1982). *علم اللغة في القرن العشرين*. (نجيب غزاوي، المترجمون) سلسلة الكتب العلمية: مطابع مؤسسة الوحدة.

حيدر جاسم جابر الدنيناوي. (216). *القصديّة وأثرها في توجيه الأحام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري* . العراق: مكتبة دجلة.

زيد بن علي مهارش. (2013). *المبهمات في القرآن الكريم تعريفها وأسباب وقوعها وضوابط تفسيرها*. السعودية: جامعة جازان.

طه عبد الرحمن. (1998). *اللسان والميزان أو التكوثر العقلي*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

عادل شواش. (2013). *علم مبهمات القرآن أهميته وصوره*. بيروت: مجلة الدراسات الإسلامية.

عبد الرحمن السهيلي. (1938). *التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام*. مصر: مكتبة الأزهر الكبرى.

عبد القاهر الجرجاني. (1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*. العراق: دار الرشيد.

فخر الدين قباوة. (2001). *الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد*. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي. (2000). *مفاتيح الغيب*. بيروت: دار الكتب العلمية.

فلوريان كولماس. (2020). *اللغة والاقتصاد*. عمان: دار الرضوان.

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (د. ت). *القاموس المحيط*. بيروت: دار الفكر.

محمد فوزي إبراهيم سعد نصير. (د. ت.). *علم مبهمات القرآن دراسة تأصيلية*. طنطا: كلية أصول الدين.

محمد بكر اسماعيل. (2002). *مبهمات القرآن*. مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

محمد بن مكرم ابن منظور. (1955). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

محمد جعفر العارضي. (2012). *في علم دلالة النص نظرات في قصدية الحذف بين مظاهر الاعجاز القرآنيّ ومناهج التحليل اللغوي*. سوريا: دار تموز.

محمد سعيد رمضان البوطي. (1999). *من روائع القرآن تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عزّ وجلّ*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمد محي الدين عبد الحميد. (د. ت.). *التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية في قواعد النحو والإعراب*. العراق: ديوان الوقف السني.

محمود سليمان ياقوت. (2023). *معجم مصطلحات علوم اللغة في التراث العربي*. طنطا: دار النابغة.

مصطفى ديب البغا، و محي الدين مستو. (1998). *الواضح في علوم القرآن* (المجلد 2). دمشق: دار الكلم الطيب ودار العلوم الإنسانية.

مطيعة بنت هزاع فهد العنزي. (د. ت.). *المبهمات في القرآن الكريم دراسة تطبيقية على نماذج من تفسير ابن فورك*. بغداد: مجلة العلوم الإسلامية.

معمر بن المثنى أبو عبيدة. (د. ت.). *مجاز القرآن*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ناصر مكارم الشيرازي. (2006). *الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل*. إيران: أميران.

وردة غديري. (2003). *سمات الاقتصاد اللغوي في العربية دراسة وصفية تحليلية*. الجزائر: جامعو الحاج لخضر باتنة.

وليد محمد خير الله. (2018). *الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية*. القاهرة: عالم الكتب.

وليد محمد خير الله. (2018). *الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية*. القاهرة: عالم الكتب.

وليد محمد خير الله. (2018). *الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية*. القاهرة: عالم الكتب.

يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي. (2008). *الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*. بيروت: المكتب العصرية.